الصحيفة
ASSAHIFA.COM

فبرايـــر 2024

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 12 • الثمـن **10 دراهم**

>> **سلّـةُ غذائنـا..** جلّ طعام المغاربة إما مغشوش، فاسد، أو غير مراقب في أفضل الأحوال! 18

#assahifa
www.assahifa.com

تحقيق خـاص

الهندسة السرية

بين أفريقيا غاز وساوند إنيرجي البريطانية ومديرية الضرائب لاحتكار أخنوش غاز تندرارة

عزيـز أخنـوش
رئيـس الحكومـة

افتتاحية

>> جرائم بلا عقاب !

خـالد البرحلـي

ما ننشره في هذا العدد من تحقيق حول «الهندسة السرية بين إفريقيا غاز وساوند إينيرجي البريطانية ومديرية الضرائب لاحتكار عزيز أخنوش لغاز تندرارة» خطير، وخطير جدا. مكمن خطورة هذا التحقيق الذي تطلب أسابيع من البحث والتقصي والمتابعة، هو أن بعض المؤسسات العمومية أصبحت «سوبرماركت مهول من المعطيات» الكثير من المسؤولين يتبضعون منه لتحقيق أرباح طائلة تعد بملايير السنتيمات.

مؤسسات مثل وزارة المالية ومديرية الضرائب، والخزينة العامة للمملكة، ووزارة الفلاحة، ووزارة الصناعة والتجارة.. هي «أرض ميعاد» بالنسبة للبعض، حيث القرارات الاستراتيجية والإعفاءات الضريبية والمعطيات المالية للمؤسسات الخاصة والعامة التي يمكنها أن تجعل شركات تُفلس وأخرى يمكن حقنها بأكسجين الحياة بجرة قلم أو قرار اتخذ في الظلام، أو «لعبة ضغط» لافتراس أي هدف كما هو الحال في التحقيق الذي ننشره في هذا العدد من «الصحيفة».

تضارب للمصالح، نفوذ، ضغط ضريبي، وصمت مؤسسة دستورية مثل «مجلس المنافسة» عن صفقة تم تطريزها بإحكام وتراتبية للتواريخ جعلت من «غاز تندرارة» دجاجة تبيض ذهبا للبعض من خلال توظيف معطيات خاصة بمؤسسات الدولة.

وإن كان «غاز تندرارة» قد تم افتراسه بـ«هندسة سرية» بين أطراف بعينها كما ننشر تفاصيلها في تحقيق هذا العدد، فإن حرائق كثيرة تقع داخل بعض المؤسسات السيادية للدولة مثل وزارة المالية ومديرية الضرائب ووزارة الصناعة والتجارة.. حيث المعلومة تساوي ملايير السنتيمات، وتوظيفها أو تسريب جزء منها إلى أي فاعل اقتصادي قد يعني «ثروة» غير مستحقة يتحصل عليها مَن لا يستحق بـ«القانون» خارج مساطر القوانين!

لنبدأ بملف «غاز تندرارة» حيث تم الضغط على شركة «ساوند إينرجي» البريطانية ضريبيا لتدفع 36 مليون دولار ضرائب مستحقة للدولة، قبل أن يتم التنازل على هذا المبلغ من خلال تسوية «غامضة» مع مديرية الضرائب، أعلن بعدها عن شراء شركة «إفريقيا غاز» لمالكها عزيز أخنوش الذي يرأس الحكومة الحالية، ما نسبته 9,8 في المائة من أسهم الشركة البريطانية.

إعلان هذه التسوية الضريبية جعل قيمة سهم الشركة البريطانية يَرتفع في بورصة لندن بـ 11 في المائة. وقبل ذلك، وبتاريخ 29 يوليوز 2021 وقعت شركة «إفريقيا غاز» المملوكة لعزيز أخنوش على عقد استراتيجي بامتياز يؤسس لشراكة ذات طابع احتكاري مع الشركة البريطانية لمدة عشر سنوات، بموجبه ستحتكر «إفريقيا غاز» 100 مليون متر مكعب من «غاز تندرارة» المُكتشف من طرف الشركة البريطانية، في مقابل أن تقتني شركة رئيس الحكومة المغربية عزيز أخنوش ما قيمته مليوني جنيه استرليني من رأسمال «ساوند إنرجي» في بورصة لندن، بما يعادل آنذاك 9,8 في المائة من رأسمال الشركة، مع التزام «إفريقيا غاز» بتمويل جزء من المشروع على شكل قروض تصل إلى 18 مليون دولار.

ترتيب تفاصيل لعبة الدومينو هذه يجعل صفقة «غاز تندرارة» يلفها الكثير من الغموض ومثقلة بالأسئلة التي كان على مجلس المنافسة أن يجيب على بعضها، غير أن الأخير رفض التعليق على تفاصيل هذه الصفقة الاحتكارية بما يجيزه له الدستور رغم مراسلتنا له بشكل رسمي.

+ ٠ ٠٠ ٠

تضارب للمصالح، نفوذ، ضغط ضريبي، وصمت مؤسسة دستورية مثل «مجلس المنافسة» عن صفقة تم تطريزها بإحكام وتراتبية للتواريخ جعلت من «غاز تندرارة» دجاجة تبيض ذهبا للبعض من خلال توظيف معطيات خاصة بمؤسسات الدولة.

وتوظيف معطيات المؤسسات العمومية في العديد من الصفقات ليس سابقة في المغرب. فقبل أشهر قليلة وجهت البرلمانية عن فريق التقدم والاشتراكية، نادية التهامي، سؤالا كتابيا إلى وزير الصناعة والتجارة، حول تسريب القرار الذي اتخذه مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 26 يناير 2023، بخصوص وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة، والذي وصل إلى «مستوردين محظوظين مقربين من الحكومة»، حسب تعبيرها. وطالبت البرلمانية بفتح تحقيق في تسريب معلومات حول قرار الحكومة إعفاء الأبقار المستوردة المخصصة لإنتاج اللحوم من الرسوم، لفائدة مستوردين محددين لاستغلال الأمر لصالحهم، وذلك قبل الإعلان الرسمي عن هذه الخطوة التي تأتي كمحاولة من الحكومة خفض أسعار اللحوم الحمراء في الأسواق الوطنية.

وقبل ذلك بسنوات، كان الخازن العام للمملكة، نور الدين بنسودة، قد اتهم بتوظيف معطيات الخزينة العامة للاستيلاء على أرض في مراكش بثمن بخس، وهو الملف الذي اشتهر إعلاميا بـ«أرض تاركة».

اليوم، لم يعد الفساد مرتبط باختلاس مباشر لأموال الدولة، يكفي أن يوظف بعض المسؤولين في المؤسسات العمومية المعطيات التي يحصلون عليها من مناصبهم، وتسريبها لبعض رجال الأعمال حيث المعلومة هي رأس المال الحقيقي والأرباح الافتراضية في الصفقات الضخمة.

خلف جدران العديد من مؤسسات الدولة هناك الكثير من السياسيين والمسؤولين يقدمون أنفسهم على أنهم قوة ناعمة للخير، في حين أن حقيقتهم الجائعة للأرقام تجعلهم يرتكبون جرائم بلا عقاب، حيث كل القوانين تنتحر ويصبح من ليس لديه «معارف» يمكنه أن يذهب إلى الجحيم بكل سهولة!

- **المديـر العـام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **إدارة التحرير**
  محمد سعيد أرباط
  خولة اجيبعفري
  أمال الصهباني
- **متعاونون**
  عمر الشرايبي
  المهدي هنان
  عبد الغفور ضرار
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

بادروا إلى تحيين رسمكم العقاري
عن طريق تقييد:
عقود تفويت، إراثات، مطابقة التصميم العقاري...

www.ancfcc.gov.ma

حصار تندرارة..

الهندسة السرية بين أفريقيا غاز وساوند إنيرجي ومديرية الضرائب لاحتكار أخنوش غاز تندرارة

الصحيفة – يوسف الحيرش

بتاريخ 4 ماي 2023، أعلنت الشركة البريطانية ساوند إنيرجي، أنها على وشك بداية إنتاج أولى الأمتار المكعبة من الغاز الطبيعي المسال GNL خلال سنة 2024، والمستخرج من حقل تندرارة الذي تملك امتياز استغلاله نفس الشركة بنسبة 75 في المائة.

مَشروع الحقل ينقسم إلى مرحلتين، الأولى تخص إنتاج 100 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال GNL، والثانية تخصص حصريا 350 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء ONEE، حيث يُنتظر استكمال تشييد أنبوب اتصال بطول 120 كيلومترا يربط بين آبار تندرارة والأنبوب المغاربي الأوروبي GME.

في ظروف غامضة، فازت حصريا شركة رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، «أفريقيا غاز»، بصفقة المرحلة الأولى، عن طريق اتفاق ثنائي أريد له أن يبقى «سريا» إلى حين اقتراب إسقاط ضرائب تقدر بـ 14 مليون دولار كانت على ذمة الشركة البريطانية، لتصبح شركة «أفريقيا غاز»، في ظرف أسبوع وبقدرة قادر، فائزة بصفقة توزيع وبيع الغاز المسال للعشر سنوات القادمة، وفي نفس الوقت مالكة لقرابة 10 في المائة من رأسمال «ساوند إنيرجي» في بورصة لندن، إلى جانب صندوق الاستثمار في النفط والغاز المتكون من ائتلاف شركات ومؤسسات خاصة وعمومية بـ 16 في المائة. تداولٌ مربح في بورصة لندن استند إلى خبر التنازل عن ضرائب المغاربة الذي كان منتظرا بعد اجتماع رفيع المستوى دارت أطواره في أروقة وزارة المالية بعيدا عن أعين الصحافة.

شبهات بالجملة تحوم حول هذه القضية تتعلق بتضارب المصالح والتداول من الداخل فضلا عن عدم احترام معايير المنافسة الشريفة التي وجب مساءلة مجلس المنافسة عن عدم التفاعل معها، الأمر الذي دفع «الصحيفة»، في هذا التحقيق، لتتبع خيوط القضية منذ بدايتها، وتركيب أجزائها المتناثرة لكي تتضح الصورة.

في ظروف غامضة، فازت حصريا شركة رئيس الحكومة أفريقيا غاز بصفقة المرحلة الأولى عن طريق اتفاق ثنائي أريد له أن يبقى سريا إلى حين اقتراب إسقاط ضرائب تقدر ب 14 مليون دولار كانت على ذمة الشركة البريطانية، لتصبح شركة أفريقيا غاز، في ظرف أسبوع وبقدرة قادر، فائزة بصفقة توزيع وبيع الغاز المسال للعشر سنوات القادمة

■ صورة لهيب احتراق الغاز في البئر الأول، والثاني في الجهة المقابلة

المغرب ينتبه لغاز تندرارة

مع نهاية سنة 2019، أبدت الدولة المغربية اهتماما بارزا بمشروع الغاز الطبيعي في حقل بتندرارة الكائن بالمنطقة الشرقية للمملكة، والذي تملك امتياز استغلاله الشركة البريطانية Sound Energy.

جاء هذا الاهتمام المتزايد بعد تلويح الحكومة الجزائرية سنة 2017 بقطع إمدادات الغاز التي تنطلق من حقل «حاسي الرمل» وتمر عن طريق الأنبوب المغاربي الأوروبي (Gazoduc Maghreb Europe) إلى إسبانيا عبر التراب المغربي من الجهة الشرقية إلى الجهة الشمالية، وتمثلت أهم الدوافع وراء هذا الاهتمام في إيجاد حلول بديلة لانقطاع الغاز الجزائري على المحطتين الحراريتين اللتان تشتغلان بالغاز الطبيعي لإنتاج الطاقة الكهربائية، والمتواجدتان على طول الأنبوب، وهما محطة عين بني مطهر بإقليم جرادة، ومحطة تاهدارت جنوب مدينة طنجة.

وكانت السلطات المغربية على علم بأن الحكومة الجزائرية لن تُجدد عقد استغلال الأنبوب المغاربي الأوروبي، بحكم أنها لم تفتح في الآجال المعقولة أي مفاوضات حوله، بل ذهبت أبعد من ذلك، حيث شرعت في تعزيز قدرة الأنبوب MedGaz الذي

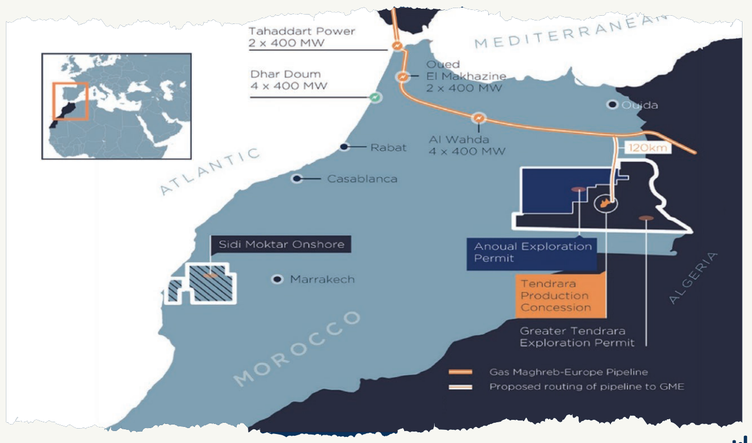

■ صورة أثناء توقيع الاتفاق بين المكتب الوطني للماء والكهرباء وساوند إنيرجي

يربطها مباشرة بإسبانيا، من أجل تعويض النقص في صبيب الغاز الذي يتدفق نحو البلد الإيبيري عبر الأنبوب المغاربي الأوروبي فور توقف العمل به.

وانطلقت قصة هذا الأنبوب سنة 1990 باقتراح من إسبانيا، ودخل مرحلة الإمداد شهر نونبر من سنة 1996 بعد الانتهاء من أشغاله المعقدة خاصة على مستوى الربط البحري، وبعد استغلال دام 21 سنة عبر عقد ثلاثي جمع بين المغرب وإسبانيا والجزائر، انتهى العمل به في شهر نونبر 2021 (تاريخ نهاية العقد) بقرار سيادي من النظام الجزائري في سياق إقليمي متشنج حول قضية الصحراء المغربية، وخلال فترة الاستغلال، كانت ملكية الأنبوب تعود لشركة «سوناتراك» الجزائرية للغاز والبترول، بعد ذلك تحولت ملكيته للدولة المغربية بشكل تلقائي حسب الاتفاق المبرم بين الدول الثلاث.

وبدأت تتضح أولى تجليات النهوض بحقل تندرارة يوم 29 أكتوبر 2019، حيث كان يوما تاريخيا بالنسبة للشركة البريطانية «ساوند إنيرجي»، إذ وقعت خلاله على اتفاق بيع وشراء غاز تندرارة مع المكتب الوطني للماء والكهرباء ONEE.

ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة اللبنة الأساس التي ارتكزت عليها الشركة البريطانية من أجل تطوير مشروعها وتشجيع الاستثمار في الحقل الذي تستحوذ فيه على في المائة75 من امتياز استغلاله بموجب عقد آخر وقعته يوم 17 غشت 2018 مع رئيس الحكومة سعد الدين العثماني والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن ONHYM الذي يحتفظ بنسبة 25 في المائة المتبقية لصالح الدولة، ونُشرت بنود هذا العقد في الجريدة الرسمية يوم 3 شتنبر 2018.

الإغلاق التام الذي عرفه العالم خلال جائحة «كوفيد 19» سنة 2020، ساهم بشكل مباشر في عرقلة وتيرة تطور مشروع حقل

عدم توفر المغرب على محطة ولو صغيرة لتحويل الغاز المسال إلى غاز يعتبر **خطأ استراتيجيا تتحمل مسؤوليته الدولة المغربية بكل مكوناتها، فانقطاع إمدادات الغاز على المحطتين الحراريتين بمثابة صفعة استراتيجية أيقظت قطاعا كاملا من سباته**

تندرارة الذي عرف ركودا غير مسبوق، فأصبح من الضروري إيجاد حل مستعجل وعلى المدى القريب من أجل إعادة تشغيل المحطتين الحراريتين عين بني مطهر وتاهدارت، بعد توقف إمدادات الغاز الجزائري نهاية 2021، واللتان تستهلكان قرابة المليار متر مكعب من الغاز.

هذا الأمر الذي دفع السلطات المغربية في شخص وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ليلى بنعلي، إلى رفع طلب تخصيص السلطات الإسبانية جزء من قدراتها الكبيرة في تحويل الغاز المسال GNL إلى الحال الغازية بهدف الاستفادة من ضخه عكسيا عبر الأنبوب المغاربي الأوروبي، بحكم أن إسبانيا تتوفر على ثلث القدرة الأوروبية في تحويل شحنات الغاز المسال التي تصلها عن طريق الناقلات البحرية ليسهل ضخه عبر الأنابيب.

عدم توفر المغرب على محطة ولو صغيرة لتحويل الغاز المسال إلى الحالة الغازية، يعتبر خطأ استراتيجيا تتحمل مسؤوليته السلطات المغربية، فانقطاع إمدادات الغاز على المحطتين الحراريتين بمثابة صفعة استراتيجية أيقظت قطاعا كاملا من سباته ودفعته لإنشاء محطة الغاز الطبيعي المسال بميناء المحمدية.

زواج المصلحة بين صندوق الاستثمار في النفط والغاز OGIF وساوند إنيرجي

سيعرف مشروع حقل تندرارة سنة 2021 نقلة نوعية من ناحية الاستثمارات المباشرة الطامعة في استغلال موارده المتوسطة إلى حدود اللحظة بالمقارنة مع حقول دول إفريقية أخرى مثل نيجيريا وغانا والجزائر، لكن من أجل فهم حيثيات الملف وتركيب خيوطه، وجب علينا العودة شيئا ما إلى الوراء، وبالضبط مع بداية عمليات التنقيب، لأن كل حركة خلال هذه الفترة محسوبة ومرتبطة بنظيراتها المستقبلية.

ولربط الخيوط ببعضها البعض، لا بد من فهم تركيبة «ساوند إنيرجي» التي تعد شركة بريطانية تأسست سنة 2005 ومسجلة في بورصة لندن، محور اشتغالها يدور حول التنقيب واستغلال الثروات الباطنية، خاصة البترول والغاز على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تملك رخص التنقيب عن الغاز الطبيعي في المغرب بالجهة الشرقية وفي إيطاليا على الرغم من أنها شركة شابة في هذا المجال.

هذه الشركة البريطانية التي كانت ما تزال «ناشئة»، تمكنت، شهر يونيو من سنة 2015، من الحصول على أول رخصة للتنقيب عن الغاز في منطقة تندرارة بنسبة 55 في المائة، وذلك بشراكة مع صندوق الاستثمار في النفط والغاز صاحب نسبة 20 في المائة، الذي كان يستحوذ على 75 في المائة من حقوق التنقيب لنفس الحقل، بينما يحتفظ المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بـ 25 في المائة بصفته ممثل الدولة.

وإذا عدنا إلى اللاعب الثاني الذي كان يملك 20 في المائ في حقل تندرارة، سنجد أنه صندوق الاستثمار في النفط والغاز Oil & Gas Investment Fund- OGIF، وهو عبارة عن صندوق استثماري يتكون من ائتلاف شركات ومؤسسات خاصة وعمومية، وهي الصندوق المهني المغربي للتقاعد CIMR، وصندوق الإيداع والتدبير CDG، المؤسسة البنكية «التجاري وفا بنك»، والتعاضدية الفلاحية والتعاضدية المركزية MAMDA-MCMA، ومجموعة التأمينات Saham (سابقا)، وفاينس كوم Finance Com التي يملك أغلب أسهمها الملياردير عثمان بنجلون.

وتم إنشاء هذا الصندوق الاستثماري سنة 2008 بهدف إنقاذ شركة المغرب للتنقيب عن البترول Maghreb Petroleum Exploration - MPE من الإفلاس، والمعروفة سابقا بـ Lone Star أحد أبطال فضيحة «بترول تالسينت» إلى جانب هولدينغ استثماري يدعى Medi Holding، أو ما يعرف بوهم اكتشاف البترول بكميات وافرة بتالسينت سنة 2000، سرابٌ صوره بعض الأمريكيين لرجال أعمال مقربين من السلطة بهدف الاستفادة حصريا من الفرص الواعدة والإعفاءات الضريبية لمشروع قانون البترول والغاز، الذي أعدته حكومة التناوب بقيادة عبد الرحمان اليوسفي سنة 1998.

مدير صندوق الاستثمار OGIF هو محمد بنسليمان، زوج الأميرة زينب، شقيقة الأمير هشام العلوي، الذي كان مساهما في شركة المغرب للتنقيب عن البترول (MPE)، إلى جانب الأمير عبد الله العلوي ابن عمّة الملك محمد السادس، وعثمان السكيرج، عضو ديوان الملك الحسن الثاني آنذاك، وعبد الحق سعود القنصل المغربي بلوس أنجلس في ولاية كاليفورنيا، ما يفسر انتقال غالبية حقوق التنقيب في حقل تندرارة من شركة MPE إلى صندوق OGIF الذي تمكن بدوره شهر يونيو 2015 من توقيع أول عقد لزواج المصلحة مع الشركة البريطانية ساوند إنيرجي مكنها من دخول غمار التنقيب في الأراضي المغربية، برعاية بنك الأعمال والاستثمار AFG (Advisory) & Finance Group لمالكه ومديره محمد بنسليمان أيضا.

+ • ••

ساوند إنيرجي شركة بريطانية تأسست سنة 2005 ومسجلة في بورصة لندن، محور اشتغالها يدور حول التنقيب واستغلال الثروات الباطنية خاصة البترول والغاز على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تملك رخص التنقيب عن الغاز الطبيعي في المغرب بالجهة الشرقية وفي إيطاليا على الرغم من أنها شركة شابة في هذا المجال

وتوصلت الشركة البريطانية إلى اتفاق آخر سنة 2017 مع صندوق الاستثمار OGIF تحصل بموجبه على كامل حقوق الصندوق المتبقية في رخصة التنقيب بحقل تندرارة، وبالتالي أصبحت الشركة تسيطر على 75 في المائة، والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن يحتفظ بـ 25 في المائة، الأمر الذي مكنها من الحصول على 75 في المائة من امتياز الاستغلال الذي وقعته مع الحكومة شهر غشت 2018.

بلاغ ساوند إنيرجي المتعلق باتفاق حصولها على حقوق التنقيب بحوزة OGIF

في المقابل تعهد صندوق الاستثمار في النفط والغاز، عبر قرار غير ملزم في إطار هذه الصفقة، أن يشتري 271 مليونا من أسهم الشركة البريطانية التي خصصتها للصندوق الاستثماري حصريا في بورصة لندن، غير أنّ ساوند إنيرجي لم تُصدر أي بلاغ أو إشعار بخصوص عملية الاقتناء الرسمية للأسهم.

ولا زال الغموض يلف هذه العملية المالية ويمكن اعتبارها مناورة غير مفهومة، فمنذ الإعلان عن الاتفاق النهائي بتاريخ 12 شتنبر 2017 لم يتم الإعلان الرسمي عن شراء هذا الكم الهائل من الأسهم حتى تاريخ 4 غشت 2021.

لماذا كل هذه المدة؟ فهل الأمر يتعلق بمسألة التداول من الداخل (Délit d'initié)؟ أم أن هناك أسباب أخرى غير مكشوفة ستتضح مع دخول عزيز أخنوش، رئيس الحكومة الحالي، على خط غاز تندرارة سنة 2021 عبر شركته «أفريقيا غاز»، لفهم منهجية تحريك «البيادق» على رقعة الشطرنج؟

SOUND ENERGY PLC

In consideration, the Company will now issue 272,000,000 new ordinary shares to OGIF (the "Consideration Shares"). The issue of the Consideration Shares, which represent 27.0% of the Company's issued ordinary share capital, as enlarged by the issue of the Consideration Shares, was approved by Sound Energy shareholders on 15 March 2017.

■ مقتطف من بلاغ ساوند إنيرجي حول تخصيصها جزء من الأسهم لـ OGIF

+ • ••

تعهد صندوق الاستثمار في النفط والغاز، عبر قرار غير ملزم في إطار هذه الصفقة، أن تشتري 271 مليون من أسهم الشركة البريطانية التي خصصتها للصندوق الاستثماري حصريا في بورصة لندن، غير أنّ ساوند إنيرجي لم تصدر أي بلاغ أو إشعار بخصوص عملية الاقتناء الرسمية للأسهم

SOUND ENERGY PLC

12 September 2017

Sound Energy plc
("Sound Energy" or the "Company")

Completion of OGIF Acquisition and Issue of Equity

Sound Energy, the African and European focused upstream gas company, is pleased to announce the completion of the Company's previously announced acquisition by the Company of the interests of Oil & Gas Investment Fund S.A. ("OGIF") in Eastern Morocco (the "Acquisition") following receipt of final approvals in relation to the Anoual and Tendrara licence areas.

■ بلاغ ساوند إنيرجي المتعلق باتفاق حصولها على حقوق التنقيب بحوزة OGIF

<<

وتم إنشاء هذا الصندوق الاستثماري سنة 2008 بهدف **إنقاذ شركة المغرب للتنقيب عن البترول Maghreb Petroleum Exploration - MPE من الإفلاس، والمعروفة سابقا بـ Lone Star أحد أبطال فضيحة «بترول تالسينت» إلى جانب هولدينغ استثماري يدعى Medi Holding**

ضرائب ساوند إنيرجي المستحقة للدولة المغربية

بعد حصولها على رخصة التنقيب في حقل تندرارة، انتقلت الشركة البريطانية شهر غشت 2016 إلى حفر أول بئر لها وهو TE-5 الذي كانت نتائجه مبهرة كاول محاولة، حسب تصريح الرئيس التنفيذي للشركة في تلك الفترة، معلنا عن اكتشاف 18 مليار متر مكعب، ثم استمر الحفر في البئر الثاني غير بعيد عن البئر الأول وهو TE-6 والثالث TE-7 وصولا إلى TE-10.

ومنذ ذلك الحين انتهجت الشركة البريطانية سياسة حذرة تجاه إعلاناتها حول حقيقة الاحتياطيات المتواجدة في حقل تندرارة، والتي تنحصر بين 250 إلى 470 مليار متر مكعب في المجمل التقريبي النظري، أي ما يعادل على الأقل 90 سنة من الاستغلال، بمعدل مليار متر مكعب في السنة، أرقام يؤكدها ويوثقها تقرير مكتب RPS Consulting الانجليزي المتخصص في تحليل معطيات حقول الغاز والبترول، إضافة إلى مكاتب أخرى مختصة في التحليل والمسح البترو-فيزيائي لحقل تندرارة، منها على سبيل المثال مكتب ERCE.

وكما أشرنا إليه من قبل، سنة 2020 شهدت ركودا على مستوى ديناميةتطور مشروع حقل تندرارة بفعل الإغلاق الشامل الذي عرفه العالم خلال فترة الحجر الصحي، لكن هناك حدث بارز ميز هذه السنة، هو إصدار المديرية العامة للضرائب بوزارة الاقتصاد والمالية إشعارا ضريبيا في حق الشركة البريطانية التي نشرت مضامينه في بلاغ لها بتاريخ 3 شتنبر 2020، تقول فيه إن شركتها الفرعية Sound Energy Morocco East Limited - SEME هي موضوع مراجعة ضريبية أجرتها مديرية الضرائب المغربية على الفترة المالية الممتدة من سنة 2016 إلى 2018.

فحسب التقييم الذي وضعته إدارة الضرائب، توجد واجبات ضريبية إضافية تخص الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة تُقدر بحوالي 14 مليون دولار أمريكي بسبب التغييرات التاريخية في رخص التنقيب، وتوضح إدارة الضرائب في نفس الإشعار أن رخص التنقيب تخص حقل تندرارة، فضلا عن تحويل بعض الأصول من شركة Sound Energy Morocco SARL إلى (SEME)،

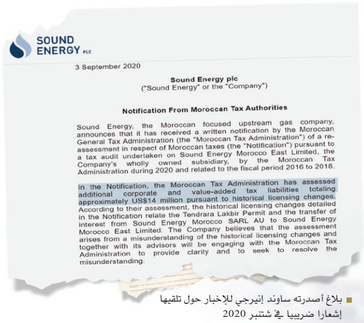
SOUND ENERGY PLC

3 September 2020

Sound Energy plc
("Sound Energy" or the "Company")

Notification From Moroccan Tax Authorities

Sound Energy, the Moroccan focused upstream gas company, announces that it has received a written notification by the Moroccan General Tax Administration (the "Moroccan Tax Administration") of a re-assessment in respect of Moroccan taxes (the "Notification") pursuant to a tax audit undertaken on Sound Energy's Moroccan East Limited, the Company's wholly owned subsidiary, by the Moroccan Tax Administration during 2020 and related to the fiscal period 2016 to 2018.

In the Notification, the Moroccan Tax Administration has assessed additional corporate and value-added tax liabilities totaling approximately US$14 million pursuant to historical licensing changes. According to their assessment, the historical licensing changes detailed in the Notification relate the Tendrara Lakbir Permit and the transfer of interest from Sound Energy Morocco SARL AU to Sound Energy Morocco East Limited. The Company believes that the assessment arises from a misunderstanding of the historical licensing changes and together with its advisors will be engaging with the Moroccan Tax Administration to provide clarity and to seek to resolve the misunderstanding.

■ بلاغ أصدرته ساوند إنيرجي للإخبار حول تلقيها إشعارا ضريبيا في شتنبر 2020

الاتفاق السري بين «أفريقيا غاز» و«ساوند إنيرجي»

دخول عزيز أخنوش، رئيس الحكومة حاليا، ووزير الفلاحة والصيد البحري آنذاك، على خط مشروع تندرارة عبر شركته «أفريقيا غاز»، شكل منعطفا حاسما لكشف معظم الخيوط العنكبوتية البعيدة عن أنظار الرأي العام الوطني في هذا الملف، الذي شهدَ، ويشهدُ، تضاربا صارخا للمصالح واستغلالا للنفوذ وشبهات قوية بأدلة دامغة للتداول من الداخل، يمكن وصفها بالتعاملات الخارجة عن نطاق المنافسة الشريفة والحرة، وجب على إثرها مساءلة كل المؤسسات المتداخلة وأولها مجلس المنافسة والوزارة الوصية على الانتقال الطاقي.

رجوعا لبداية سنة 2021، وبعد سنة من التوقيع على اتفاقية استغلال إنتاج حقل تندرارة بين المكتب الوطني للماء والكهرباء والشركة البريطانية ساوند إنيرجي، ناهيك عن الوعود الاستثمارية التي تلقتها الشركة البريطانية من أجل إنشاء أنبوب اتصال يبلغ طوله 120 كيلومترا، يربط بين آبار تندرارة والأنبوب المغاربي الأوروبي، الغاية منه تزويد المحطتين الحراريتين عين بني مطهار وتاهدارت، بدأت تتضح ملامح مشروع تندرارة الذي ارتكز على مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تهم إنشاء مصنع للغاز الطبيعي المسال GNL، بقدرة 110 مليون متر مكعب كبداية، من أجل تحويل الغاز المحصل من آبار تندرارة إلى الحالة السائلة لتوزيعه داخل السوق المحلي عبر ناقلات صهاريج، بينما المرحلة الثانية تهم مشروع أنبوب الاتصال المباشر الذي سيربط آبار تندرارة بالأنبوب المغاربي الأوروبي GME، هذا المشروع يخص المكتب الوطني للماء والكهرباء بشكل حصري.

المرحلة الأولى أسالت لعاب العديد من الشركات العاملة في مجال توزيع المحروقات، تعدادها يتعدى العشرين شركة، حيث صرح المدير التنفيذي لـ«ساوند إنيرجي»، غراهام ليون، بشكل حصري، في حواره مع موقع London South East بتاريخ 16 أبريل 2021، أن شركته توصلت إلى اتفاق مع شركة «أفريقيا غاز» بخصوص مشروع المرحلة الأولى، بمعنى أن شركة رئيس الحكومة شكلت ائتلافا مع الشركة البريطانية للظفر بالصفقة.

وفي خضم حديثه عن الموضوع فجر المدير التنفيذي قنبلة من العيار الثقيل، حيث قال بعظمة لسانه إن شركة أفريقيا غاز طلبوا منهم الحفاظ على سرية اسم الشركة «we were asked to keep their Name confidential»، فلماذا يا ترى شركة «أفريقيا غاز» لا تريد خروج اسمها للعلن في تلك الفترة بالذات؟ الجواب على هذا السؤال سيتضح في المنعطف الأخير.

■ صورة من حوار المدير التنفيذي لساوند إنيرجي يصرح فيها: «طُلب منا الحفاظ على سرية أسمائهم»

في خضم ذلك، هناك نقطة في غاية الأهمية أشار إليها غراهام ليون أثناء مناقشة أسباب اختيار «أفريقيا غاز» كشريك، إذ جاء على لسانه أنها تملك حصصا كبيرة في سوق غاز البترول المسال، وقوية على مستوى التمويل ولديها مساهم رئيسي من أكبر التكتلات في المغرب، بحيث لا يوجد شخص أفضل منها من أجل ضمان القدرة على اختراق السوق المغربي. بطريقة غير مباشرة يشير المدير التنفيذي إلى عزيز أخنوش الذي يعد المساهم الرئيسي في «أفريقيا غاز» وأكبر التكتلات الاقتصادية والسياسية داخل المغرب، أي أن نفوذ المال والسلطة لأخنوش كان أحد أهم الأسباب التي عجلت بشراكتهم.

■ صورة من حوار المدير التنفيذي لساوند إنيرجي يصرح فيها: «لديهم مساهم رئيسي من بين أكبر التكتلات في المغرب»

ومع مرور 8 أشهر، حينها، على الإشهار الضريبي الذي توصلت به الشركة البريطانية شهر شتنبر 2020 إلى أبريل 2021، تاريخ إبرام الاتفاق السري مع «أفريقيا غاز»، لم ترد خلالها المديرية العامة للضرائب على مراسلات الشركة البريطانية التي كانت تطمح في تذويب سوء الفهم الحاصل، حسب تقديرها، لموضوع الإشعار الضريبي، ليبقى السؤال مطروحا حول الدوافع والأسباب وراء عدم لجوء الشركة البريطانية لمساطر القضاء الإداري، إذا كانت تعتقد أنها فعلا على صواب، فلماذا تصر مع شركائها ومستشاريها على التفاوض من أجل «14 مليون دولار» التي فرضتها مديرية الضرائب على ذمتها دون اللجوء إلى القضاء؟ وبمجرد إبرام الاتفاق السري مع «أفريقيا غاز» فُتحت أبواب الحوار والتفاوض على مصراعيه مع الشركة البريطانية، والذي كان مغلقا طيلة الثمانية أشهر الأولى، فجأة وفي غضون شهر، وبالضبط في 31 ماي 2021، انعقد اجتماع رفيع المستوى بمقر

في حين اعتقدت الشركة البريطانية أن هذا التقييم الذي أجرته إدارة الضرائب المغربية نابع من سوء فهم للتغييرات التاريخية في التراخيص، وعملت مع مستشاريها وإدارة الضرائب لحل هذا الإشكال.

غير أن الحقيقة التي أريد تغييبها، هي وجود صفقات واضحة تخص شراء «ساوند إنيرجي» لحقوق صندوق الاستثمار OGIF وSchlumberger المتعلقة برخص حقل تندرارة ورخص تنقيب «أنوال»، فضلا عن حقوق التنقيب بـ«سيدي المختار» من طرف الشركة المغربية للتنقيب عن البترول (MPE)، وهي مجموعة من العمليات التجارية والمالية لبيع الحقوق وتحويل الأصول يكون المقابل في غالبيتها عبارة عن أسهم للتداول في بورصة لندن هروبا من أعين الضرائب، لذلك عملت المديرية العامة للضرائب على تتبع هذه العمليات وتضريبها في حق الشركة البريطانية.

وزارة الاقتصاد والمالية، حضره مسؤولون كبار من المديرية العامة للضرائب ووزارة الاقتصاد والمالية والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن ONHYM، إضافة إلى مدير صندوق الاستثمار في النفط والغاز OGIF، الذي توصل هو الآخر بإشعار ضريبي يخص تخلي الصندوق عن حقوقه في رخصة حقل تندرارة.

هذا الاجتماع انعقد من أجل التفاوض حول إسقاط الضرائب المفروضة على الشركة البريطانية وشركائها التي تقدر بـ 14 مليون دولار المرتبطة بإشعار شتنبر 2020، وفي نفس الاجتماع تم تقدير ضرائب إضافية قيمتها 22 مليون دولار، حسب ما صرحت به نفس الشركة في 1 يونيو 2021، ليصبح المجموع الواجب أداؤه هو 36 مليون دولار.

SOUND ENERGY PLC

A meeting was held at the Ministry of Finance on 31 May with the attendance of Sound Energy COO, several senior representatives of the State of Morocco (including the Ministry of Finance, the Moroccan Tax Authority and ONHYM) and the chairman of Sound Energy shareholder OGIF (which also received a tax notification related to its 37.5% stake in Tendrara-Lakhbir permits, abandoned in 2017). The meeting was held amongst all participants in order to encourage an informal dialogue of understanding, in order to resolve the issue of these matters smoothly and in good order.

■ مقتطف من بلاغ مطول لساوند إنيرجي يتكلم عن اجتماع رفيع المستوى بوزارة المالية

السؤال البديهي الذي يفرض نفسه هو: ما محل كل هذه المؤسسات في اجتماع يخص بالدرجة الأولى وبشكل حصري الشركة البريطانية والمديرية العامة للضرائب فقط؟ ثم أيُّ قيمة مضافة داخل هذا الاجتماع لمؤسستين تترأسهما كوادر تنتمي لحزب عزيز أخنوش «التجمع الوطني للأحرار»، وهما محمد بنشعبون وزير المالية آنذاك وأمينة بن خَضرة، مديرة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن؟ وهل تتعامل مديرية الضرائب بنفس قدر المساواة بين عموم المغاربة حينما يتعلق الأمر بالتفاوض من أجل مراجعة أو إسقاط ضرائب على ذمة شخص مادي أو معنوي؟ أم أن الأمر يتعلق بشركاء نافذين للشركة البريطانية من داخل مربع السلطة في المغرب؟ هذا الاجتماع كفيل باستيعاب الغاية وراء رغبة شركة «أفريقيا غاز» في الإبقاء على الاتفاق مع «ساوند إنيرجي» سريا، لكي لا يثير الرأي العام المغربي مسألة تضارب المصالح للوزير النافذ الذي سيصبح فيما بعد رئيسا للحكومة خلال بضعة أشهر، حيث كان محط انتقادات لاذعة في تلك الفترة حول قضية الأرباح غير الأخلاقية لأسعار المحروقات أو ما يعرف بـ«قضية 17 مليار درهم» التي كلفت رئيس مجلس المنافسة إدريس الكراوي منصبه.

وقعت شركة رئيس الحكومة على عقد استراتيجي بامتياز يؤسس لشراكة ذات طابع احتكاري قد تمتد لعقود من الزمن مع الشركة البريطانية

«تغول» المال والسلطة الذي عكسته هذه الصفقة، مَثله عزيز أخنوش شخصيا طوال فترة تواجده المستمرة داخل الحكومة لأزيد من 18 سنة، وتتجلى خلفياتها في الحفاظ والدفاع عن مصالحه وتعزيز ثروته التي تضاعفت خلال جائحة كورونا، حسب مجلة «فوربس» الأمريكية المتخصصة.

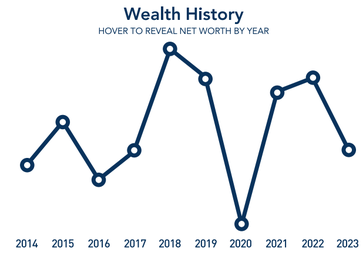

■ مبيان تطور ثروة أخنوش حسب مجلة فوربس Forbes الأمريكية

المنعطف الأخير لـ (Jackpot)

على بعد أربعين يوما من استحقاقات 8 شتنبر 2021 الانتخابية، وبينما الجميع منشغل بالإعداد للانتخابات، مؤسسات وأحزاب ومجتمع مدني ورأي عام، وَقَعَت ثلاث أحداث في ظرف أسبوع واحد جرت أطوارها بين الرباط وبورصة لندن، كشفها بتاريخ 6 غشت 2021 مقال للمورنينغ ستار Morningstar وهو مكتب محايد للتحليل والاستشارة، متخصص في تصنيف الصناديق الاستثمارية وتحليل بيانات الأسهم.

يقول الخبر في المقال إن قيمة أسهم الشركة البريطانية ساوند إنيرجي ارتفعت بنسبة 11 في المائة في بورصة لندن، وذلك فور إعلانها على أن إدارة الضرائب المغربية تخلت عن جزء من الواجبات الضريبية التي كانت مفروضة عليها، في حين هناك محللين آخرين يرجحون أن قيمة السهم ارتفعت بأكثر من 23 في المائة.

لكن بالرجوع لبلاغ الشركة البريطانية في نفس اليوم (6 غشت 2021) يتأكد فعلا الخبر الذي مفاده أن المديرية العامة للضرائب أسقطت كل الالتزامات الضريبية المتعلقة بإشعار شهر شتنبر 2020 الذي تضمن واجبات تقدر بـ 14 مليون دولار على عمليات تحويل الأصول وحقوق رخص التنقيب في حقل تندرارة، وبموجب هذه الرخص تستحوذ ساوند إنيرجي على 75 في المائة من امتياز استغلال الحقل، جزء آخر من الالتزامات الضريبية يقدر بـ 22 مليون دولار كان في تلك الفترة لا يزال على ذمة الشركة البريطانية بحيث سيتم إسقاطه بالكامل وبشكل نهائي لاحقا سنة 2023.

SOUND ENERGY PLC

In the Notification, the Moroccan Tax Administration has conveyed the decision of the Local Tax committee ("LTC") that, after several hearings being held, the LTC has found that the charges of SEME relating to the free acquisition of intangible assets be dropped.

■ مقتطف من بلاغ 6 غشت 2021 لإسقاط الضرائب على ساوند إنيرجي

■ مقتطف من الخبر الذي نشرته Morningstar

قرار التخلي عن هذه القيمة الكبيرة من الضرائب يأتي بعد أسبوع من توقيع العقد بين «أفريقيا غاز» و«ساوند إنيرجي»، هذا العقد هو نفسه موضوع الاتفاق السري بين الطرفين في شهر أبريل، جاء تأكيدا لما سبق ذكره في هذا التحقيق وارتباطا بالاجتماع رفيع المستوى الذي انعقد في مقر وزارة المالية ومع المديرية العامة للضرائب في شهر ماي، من أجل التفاوض حول إسقاط جميع الضرائب على الشركة البريطانية التي كانت تهندس في سرية تامة لهذه المناورة المشتركة مع إمبراطورية أخنوش الطاقية.

وبتاريخ 29 يوليوز 2021، وقعت شركة رئيس الحكومة على عقد استراتيجي بامتياز يؤسس لشراكة ذات طابع احتكاري قد تمتد لعقود من الزمن مع الشركة البريطانية، بحيث وقع الطرفان على منح المرحلة الأولى من المشروع حصريا لشركة «أفريقيا غاز» التي

مجلـــة
الصحيفة السياحيـة
في الأكشـــاك

#assahifa
www.assahifa.com
الصحيفة ASSAHIFA.COM

ستتكلف ببيع وتوزيع الغاز الطبيعي المستخرج من حقل تندرارة لمدة 10 سنوات، بمعدل 100 مليون متر مكعب من الغاز المسال GNL سنويا، وقد ترتفع الكمية مع توسيع المشروع، وذلك بموجب قرار ملزم Take or pay أي الاستلام أو الدفع، وفي المقابل تقتني شركة «إفريقيا غاز» مليوني جنيه استرليني من رأسمال «ساوند إنيرجي» في بورصة لندن والذي يقدر آنذاك بـ 9,8 في المائة من رأسمال الشركة، مع التزام «أفريقيا غاز» بتمويل جزء كبير من المشروع على شكل قروض تصل إلى 18 مليون دولار.

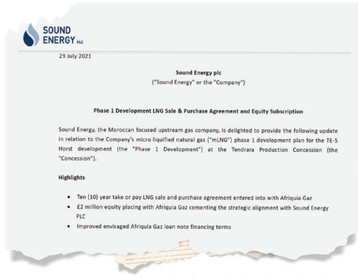
SOUND ENERGY PLC

29 July 2021

Sound Energy plc
("Sound Energy" or the "Company")

Phase 1 Development LNG Sale & Purchase Agreement and Equity Subscription

Sound Energy, the Moroccan focused upstream gas company, is delighted to provide the following update in relation to the Company's micro liquified natural gas ("mLNG") phase 1 development plan for the TE-5 Horst development (the "Phase 1 Development") at the Tendrara Production Concession (the "Concession").

Highlights

- Ten (10) year take or pay LNG sale and purchase agreement entered into with Afriquia Gaz
- £2 million equity placing with Afriquia Gaz cementing the strategic alignment with Sound Energy PLC
- Improved envisaged Afriquia Gaz loan note financing terms

■ مقتطف من بلاغ ساوند إنيرجي للعقد المبرم مع أفريقيا غاز

وبعد أن أصبح عزيز أخنوش شريكا استراتيجيا للشركة البريطانية ومالكا لـ 9,8 في المائةمن رأسمالها، كيف يمكن للمديرية العامة للضرائب أن تستمر في تضريب شركة «ساوند إنيرجي»؟ بمعنى آخر أن تستمر في تضريب شركة «إفريقيا غاز»، وفي نفس الوقت هذه المديرية كانت شاهدة على ما وقع مع مؤسسة دستورية كمجلس المنافسة حين تجرأ على فرض غرامة تضامنية تصل إلى 9 مليار درهم من أرباح شركات المحروقات؟ فكيف لإدارة تابعة لعزيز أخنوش إداريا وحزبيا أن تستمر في فرض ضرائب على مشروعه الاستراتيجي الجديد للاستحواذ على ثروة حقل تندرارة؟ أسئلة تحتاج إلى أجوبة من مؤسسات الدولة الدستورية.

+ . .. .

تمت عملية شراء الأسهم في يوم واحد (4 غشت) قبل يومين من إسقاط مديرية الضرائب للالتزامات الضريبية في حق الشركة البريطانية، الهدف وراء توقيت عملية التداول هو الاستفادة من معلومة تزن ذهبا، ومن شأنها أن تضمن تداولا مربحا ومستمرا

لم تنته القصّة هنا، مادام الشيطان يكمن في التفاصيل، إذ إن عمليتان ماليتان في يوم واحد بالعاصمة البريطانية أماطتا اللثام عن مجموعة من الخروقات التجارية والمالية التي يجمع صاحبها بين المال والسلطة، وأصبحت شبهة التداول من الداخل في هذا الحدث واضحة للعيان، حيث نشرت «ساوند إنيرجي» قبل يومين من ارتفاع أسهمها، وبالضبط في 4 غشت 2021، إشعارين منفصلين يؤكد أحدهما أن شركة «أفريقيا غاز» اقتنت حصتها من أسهم الشركة البريطانية في بورصة لندن بنسبة 9,8 في المائة، قيمتها المالية أكثر من مليوني جنيه استرليني، ويؤكد الإشعار الثاني اقتناء صندوق الاستثمار OGIF هو الآخر حصة 16,31 في المائة من أسهم ساوند إنيرجي التي تم الاتفاق عليها منذ سنة 2017.

ولكي نوضح أكثر تعريف التداول من الداخل، هو عبارة عن صفقة تُترجم عدم احترام مبدأ المساواة بين المستثمرين أمام المعلومة التي تشكل امتيازا لفئة معينة من المستثمرين تسمى المطلعين «initié»، وبالتالي، فإن كل شخص يملك، أثناء ممارسته لمهنته أو وظيفته، معلومات داخلية مميزة ويستعملها عن علم للتداول في السوق، إما مباشرة أو عبر شخص وسيط، مذنب بالتداول من الداخل، حسب تعريف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

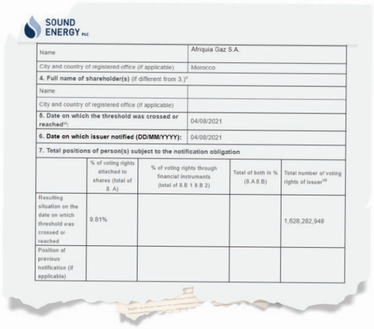
SOUND ENERGY PLC

Name	Afriquia Gaz S.A.
City and country of registered office (if applicable)	Morocco
4. Full name of shareholder(s) (if different from 3.)[i]	
Name	
City and country of registered office (if applicable)	
5. Date on which the threshold was crossed or reached[ii]:	04/08/2021
6. Date on which issuer notified (DD/MM/YYYY):	04/08/2021
7. Total positions of person(s) subject to the notification obligation	

	% of voting rights attached to shares (total of 8. A)	% of voting rights through financial instruments (total of 8.B 1 & B 2)	Total of both in % (8.A & B)	Total number of voting rights of issuer[iii]
Resulting situation on the date on which threshold was crossed or reached	9.81%			1,628,282,948
Position of previous notification (if applicable)				

■ مقتطف من بلاغ اقتناء أفريقيا غاز لرأسمال ساوند إنيرجي

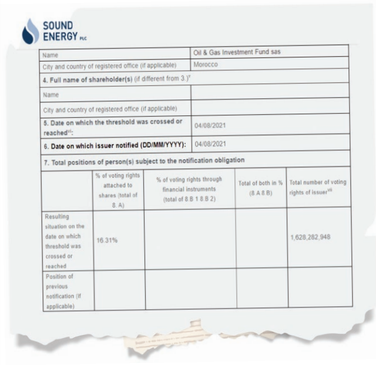
SOUND ENERGY PLC

Name	Oil & Gas Investment Fund sas
City and country of registered office (if applicable)	Morocco
4. Full name of shareholder(s) (if different from 3.)[i]	
Name	
City and country of registered office (if applicable)	
5. Date on which the threshold was crossed or reached[ii]:	04/08/2021
6. Date on which issuer notified (DD/MM/YYYY):	04/08/2021
7. Total positions of person(s) subject to the notification obligation	

	% of voting rights attached to shares (total of 8. A)	% of voting rights through financial instruments (total of 8.B 1 & B 2)	Total of both in % (8.A & B)	Total number of voting rights of issuer[iii]
Resulting situation on the date on which threshold was crossed or reached	16.31%			1,628,282,948
Position of previous notification (if applicable)				

■ مقتطف من بلاغ اقتناء صندوق OGIF لرأسمال ساوند إنيرجي

بمعنى آخر، تمت عملية شراء الأسهم في يوم واحد (4 غشت) قبل يومين من إسقاط مديرية الضرائب للالتزامات الضريبية في حق الشركة البريطانية، والهدف وراء توقيت عملية التداول هو الاستفادة من معلومة تزن ذهبا، ومن شأنها أن تضمن تداولا مربحا ومستمرا، وهذا ما وقع بالضبط ونحاول كشفه في هذا التحقيق، فكيف يمكن أن يستوعب الرأي العام أن صندوق الاستثمار في النفط والغاز انتظر كل هذه السنين قبل اقتناء الأسهم؟ وفجأة مَرّت عملية التداول خلال المنعطف الأخير قبل التخلي عن ضرائب المغاربة بيومين.

احتمال هذه الصدفة شبه منعدم، مما يوحي بأن «أفريقيا غاز» وصندوق الاستثمار (OGIF) كانتا على علم بمعلومة إسقاط الضرائب قبل شراء الأسهم، وهذه العملية تسمى بالتداول من الداخل (Délit d'Initié)، يرجحها وجود مستشارين مشتركين بين كل المؤسسات المتفاعلة بهدف الربح المشترك غير الأخلاقي وغير التنافسي.

العديد من الأسئلة تفرض نفسها في هذه النازلة، من بينها: من أين علمت شركة عزيز أخنوش وصندوق الاستثمار بمعلومة إسقاط الضرائب لكي يعملا على اقتناء الأسهم في يوم واحد؟ هل من جهة شريكهم الاستراتيجي «ساوند إنيرجي» أم من جهة داخل المديرية العامة للضرائب بوزارة المالية، أم أن «أفريقيا غاز» كانت على علم أن إسقاط الضرائب حتمي فسارعت لتوقيع العقد من أجل اغتنام هذه الفرصة؟ أم أن نفوذ أخنوش حرّك كل الفاعلين من مؤسسات لكي يظفر بالجائزة الكبرى؟، هذا النفوذ كان قد تكلم عليه غراهام ليون المدير التنفيذي في آخر حواراته حين أفاد أن سبب اختيار «أفريقيا غاز» كشريك استراتيجي هي التكتلات داخل المغرب التي يتمتع بها أكبر مساهم في الشركة.

استراتيجية يمكن اعتبارها من الفرضيات الأقرب للواقع من وراء الستار، ما دام تيار المال والسلطة يبسط نفوذه داخل دواليب الدولة لسنوات طويلة، فمن الممكن أن يتم استعمال آلية فرض الضرائب على شركة ما من أجل تطويعها ووضعها في موقف ضعف أثناء المفاوضات بهدف انتزاع تنازلات وفرض شروط استثمارية على مقاس شركات أصحاب السلطة والمال، ناهيك عن تهقهر قيمة أسهمها في البورصة نتيجة الإعلان عن الإشعار الضريبي، بحكم أن الشركات المسجلة في البورصة من الواجب عليها التواصل حول أي تحرك أو معلومة تخص الشركة، وبالتالي يصبح التداول جد مربح مع خبر إسقاط الضرائب، لكن في كلتا الحالتين بضرائب مستحقة أو غير مستحقة يكون الضرر قد وقع.

فلاش باك لأهم الأحداث .. . +

سنة 2015: حصول شركة ساوند إينيرجي على ترخيص التنقيب في حقل تندرارة.

سنة 2016: بداية عمليات الحفر الأولى في حقل تندرارة.

سنة 2017: اتفاق بيع جميع حقوق التنقيب عن الغاز في حقل تندرارة التي كانت في حوزة OGIF إلى ساوند إينيرجي، بمقابل السماح لصندوق OGIF بتداول 271 مليون سهم من رأسمال الشركة البريطانية في بورصة لندن.

سنة 2019: توقيع اتفاق بيع الغاز الطبيعي لحقل تندرارة مع المكتب الوطني للماء والكهرباء فور الانتهاء من مشروع أنبوب الربط بين آبار الحقل والأنبوب المغاربي الأوروبي GME.

شتنبر 2020: سنة ركود المشروع مع فرض ضرائب على الشركة البريطانية تخص بالتحديد المراجعة الضريبية لسنوات 2016 2017 2018 التي عرفت بيع وشراء العديد من الأصول وتراخيص التنقيب.

أبريل 2021: اتفاق سري بين ساوند إينيرجي وأفريقيا غاز تمنح بموجبه الشركة البريطانية المرحلة الأولى من مشروع تندرارة المتعلقة بإنتاج الغاز المسال GNL إلى شركة عزيز أخنوش.

ماي 2021: اجتماع رفيع المستوى بين مسؤولين كبار في وزارة المالية والمديرية العامة للضرائب والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، والمدير التنفيذي لساوند إينيرجي ومدير صندوق الاستثمار في النفط والغاز OGIF من أجل مناقشة إسقاط الواجبات الضريبية في حق الشركة البريطانية.

29 يوليوز 2021: التوقيع الرسمي للعقد بين الشركة البريطانية وشركة أفريقيا غاز، يتضمن بند شراء قرابة 10% من رأسمالها مع منحها قروض تمويلية تصل إلى 18 مليون دولار، في المقابل تستفيد أفريقيا غاز حصريا باستغلال الغاز المسال لمدة 10 سنوات.

4 غشت 2021: شراء أسهم ساوند إينيرجي من بورصة لندن في يوم واحد، أفريقيا غاز 9,81% و16,31% OGIF.

6 غشت 2021: إسقاط 14 مليون دولار من الضرائب كانت على ذمة الشركة البريطانية بعدما أصبحت أفريقيا غاز و OGIF مساهمين فيها ليرتفع سهمها في بورصة لندن بأكثر من 11%.

الضرائب المتبقية بقيمة 22 مليون دولار تم التخلي عنها في سنة 2023، وبالتالي تتمكن أفريقيا غاز وOGIF من محاصرة مشروع تندرارة من جميع الجوانب المالية والتجارية بعيدا عن أي مراقبة لعمليات التركز الاقتصادي والاحتكار المنافية لمبادئ المنافسة الحرة والعادلة.

مسؤولية مجلس المنافسة

طبقا لأحكام الفصل 166 من الدستور، يعتبر مجلس المنافسة مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي مكلفة، في إطار تنظيم المنافسة الحرة والعادلة، بضمان الشفافية والعدالة في العلاقات الاقتصادية، لا سيما من خلال تحليل وتنظيم المنافسة في الأسواق ومكافحة الممارسات غير التنافسية والممارسات التجارية غير العادلة وعمليات التركز الاقتصادي والاحتكار.

+ . .. .

إلى حدود اللحظة **لم يحرك مجلس المنافسة ساكنا أمام هذه الممارسات التجارية** والمالية الغير عادلة والمنافية لمبادئ التنافسية، بحيث لم يصدر أي بلاغ أو إشعار

وبامتلاكها لنسبة من رأسمال الشركة البريطانية أصبحت أفريقيا غاز متواجدة على طول سلسلة القيمة أو سلسلة الإمداد الخاصة بإنتاج الغاز الطبيعي والمتكونة من التنقيب، الاستغلال، التوزيع والبيع، بكل بساطة لأنها ظفرت بصفقة التوزيع والبيع لعشر سنوات، وامتلكت بشكل موازٍ 9,81 في المائة من حقوق التنقيب والاستغلال في حقل تندرارة عن طريق شريكها ساوند إينيرجي. هذه الممارسة تدخل في خانة الاحتكار بالنسبة لأفريقيا غاز وفي خانة التركيز الاقتصادي بالنسبة للشركتين معا. إلى حدود اللحظة لم يحرك مجلس المنافسة ساكنا أمام هذه الممارسات التجارية والمالية الغير عادلة والمنافية لمبادئ التنافسية، بحيث لم يصدر أي بلاغ أو إشعار ارتباطا بمسؤولياته المشار إليها في الفصل 166 من الدستور، والتي تنص على مراقبة كل أشكال التركيز والاحتكار، كما يفعل باستمرار في حالات أخرى مع شركات أخرى.

في هذا السياق، بحث فريق التحقيق لـ «الصحيفة» في جميع بلاغات مراقبة التركيز الاقتصادي التي ينشرها باستمرار مجلس المنافسة على موقعه في الثلاث سنوات الماضية، حيث تأكد خلوها من أي إشعار يتعلق بهذه الخروقات، أما بالنسبة لشبهة التداول من الداخل المرتبطة بصندوق الاستثمار وأفريقيا غاز فهي من مسؤولية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، التي وجب عليها رصدها والتحقيق فيها إلى جانب الدركي المالي لبورصة لندن FCA. في إطار عملها الصحفي، وبعد رصد وجود ممارسة غير تنافسية تتمثل في عمليات احتكار وتركيز اقتصادي تخص العقد التجاري الذي تم توقيعه بين شركة ساوند إينيرجي وأفريقيا غاز بتاريخ 29 يوليوز 2021، راسلت «الصحيفة» مجلس المنافسة طالبة منه تمكينها من الإجراءات التي اتخذها المجلس أمام هذه النازلة، لكن لم نتلق أي جواب إلى حدود نشر هذا التحقيق.

تفادي مجلس المنافسة تقديم الإجابة، يعيد طرح سؤال مُلح: هل يمكن اعتبار صمت مجلس المنافسة على هذه الممارسات، «تواطؤا» في هذا الملف؟ أم «عجزا» أمام «نفوذ» مُفترض لرئيس الحكومة الذي ترى عدة قراءات أنه استطاع بـ«ضغطه» التفوق على قرار المجلس السابق في قضية الأرباح غير الأخلاقية لأسعار المحروقات، الأمر الذي يؤكده القرار الأخير للمجلس بقيادة أحمد رحو، الذي جاء متواضعا جدا ولم يرقَ لتطلعات المغاربة بالمقارنة مع القرار السابق وارتباطا بنفس الأرباح الطائلة للمحروقات؟

هي أسئلة من بينها أخرى تبقى معلقة إلى حين تحرك المؤسسات الدستورية للإجابة عنها وفق ما دعا إليه عاهل البلاد، الملك محمد السادس، الذي أكد في خطابه بمناسبة افتتاح البرلمان سنة 2017 بالقول «إنّ الاختلالات التي يعاني منها تدبير الشأن العام ليست قدرا محتوما. كما أن تجاوزها ليس أمرا مستحيلا». مضيفا في نفس الخطاب «الوضع اليوم، أصبح يفرض المزيد من الصرامة، للقطع مع التهاون والتلاعب بمصالح المواطنين». و«إننا لم نتردد يوما، في محاسبة كل من ثبت في حقه أي تقصير، في القيام بمسؤوليته المهنية أو الوطنية».

كل الأخبار...
في تطبيـق واحـد

الصحيفة ASSAHIFA.COM
تقارير
تتضمن أنظمة دفاع جوي ومدافع متطورة.. المغرب يبرم صفقة تسلح جديدة مع فرنسا
أكدت القوات المسلحة الملكية من خلال العدد الأخير من مجلتها، إبرام صفقات تسلح جديدة مع ...
الجمعة 13 نونبر 2020
أخبار
وكالة الأنباء الجزائرية: تبادل إطلاق النار بين الجيش المغربي والبوليساريو

خبر عاجل
خدمة الخبر العاجل تتيح لك التوصل **بآخر الأخبار لحظة وقوعها** عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

برنامج «انطلاقة»

اتّجار في دراسات جدوى منسوخة وفواتير مزورة وتهريب الأموال المتحصل عليها و18% من المستفيدين عاجزُون عن السّداد

الصحيفة – المهدي هنان

شهر فبراير 2020 كانت البداية الفعليّة لبرنامج «انطلاقة»، وهي آلية مُوجّهة للمقاولين وحاملي المشاريع الشباب، بغية مواكبتهم في إنجاح مشاريعهم، والمساهمة، بذلك، في التخفيف من حدّة البطالة عبر خلق حوالي 27 ألف فرصة شغل سنويّا، فضلا عن تحريك عجلة الاقتصاد الوطني. غير أنّ الأربع سنوات التّي مرّت على انطلاقة هذا الورش، بيّنت عددا من الاختلالات التي شهدها، خاصّة مع الصّعوبات التي فرضتها فترة جائحة «كوفيد- 19» والتّي لم تترُك للأفواج الأولى المستفيدة من البرنامج أي خيار سوى الانتظار لشهور طويلة قبل قطف الثمار الأولى للمشاريع التي اختاروها.

في هذا التقرير، سنُحاول النبش في أهم الاختلالات التي شابت هذا المشروع الذي رُوّج له على شكل واسع، وسنقف على أبرز العقبات التي جعلته يعجز عن الوصول لكافة الأهداف التي أُعلن عنها بالتزامن مع إماطة اللثام عنه. وهي اختلالات وقفت على جزء منها تقارير رسمية ودراسات قامت بها جهات مُستقلّة. كما أثارت هذه الأخيرة انتباه قضاة المجلس الأعلى للحسابات. بل حتى الحكومة، كشفت بدورها، أرقاما تُبيّن الإكراهات الكبرى التي واجهها هذا المشروع الذي وُصف بالطموح. فما الذي حصل بالضّبط؟

أُطلق البرنامج بغلاف ماليّ في حدود 8 ملايير درهم، تغطّي الدولة 3 ملايير منها، ويغطي القطاع البنكي 3 ملايير أخرى، فيما يوفّر صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ملياري درهم المتبقّية. وينبني على عدد من المحاور الرئيسية، أهمّها: تمويل العمل المقاولاتي، وتنسيق تدابير الدّعم والمُواكبة، والعمل المقاولاتيّ على مستوى الجهات والإدماج الماليّ للسّاكنة القرويّة، وتحسين فعالية الاستثمار والدعم الناجع للمقاولات الصغيرة جدّا في وضعيّة صعبة.

وبحسب أرقام الحُكومة، فقد تمّ منح حوالي 41 ألف قرض ضمن برنامج «انطلاقة» لفائدة 32 ألف مقاولة، 80 بالمائة منهاً تتواجد بالمجال الحضري، و20 بالمائة في المجال القروي. كما أنّ هناك مقاولات استفادت أكثر من مرّة من هذه القروض البنكية. إلاّ أن أول ما يُثير القلق في نتائج البرنامج -إلى حدود الساعة- هو ما كشفته وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح العلوي، أمام نواب الأمّة، حول عدد المقاولات العاجزة عن أداء أقساط القروض.

ويتعلق الأمر، حسب الوزيرة، بحوالي 18 في المائة من مجموع المقاولات الـ32 ألف المستفيدة، أي حوالي 6 آلاف مقاولة، جلّها عَجزتْ عن الأداء لمدة أشهُر، فيما لم تتمكّن 3.6 في المائة من عدد المقاولات من الأداء نهائيًا. أي أنها دخلت مرحلة الإفلاس.

مع العلم أن أصحاب المشاريع المُستفيدة، على الرغم من ضمانات المؤسسات المُشاركة في البرنامج، والتي تبلغ 80 في المائة، عليهم أن يُوفّروا 20 في المائة على الأقل من نسبة القرض المُحصل عليه.

كما أن وزيرة الاقتصاد والمالية، لا ترى أن عدد المقاولات العاجزة عن أداء مستحقاتها قابلٌ للانخفاض، بل على العكس تماماً، لم تُخفِ أن المصالح الحكومية تتوقّع ارتفاعه بشكل لافتٍ خلال الأشهُر المقبلة.

اختيار المشاريع.. علامةُ استفهامٍ كبرى

من أبرز الانتقادات المُوجّهة لبرنامج «انطلاقة»، من خلال ما استجمعناه من معطيات، يبقى الاختيار «العشوائي» للمشاريع المُتقدمِ بها أهمّها. فبعد شهور من الجمود الذي خلّفته جائحة «كورونا» حاولت المؤسسات المانحة تعويض هذا التأخر عبر ما وُصف بالتّسابق نحو قبول أكبر عدد من الملفات، دون دراستها بشكل موضوعيّ في غالب الأحيان، مع التركيز على المشاريع ذات التكلفة المنخفضة.

> بعد شهور من الجُمود الذي خلفته جائحة «كورونا» حاولت المؤسسات المانحة تعويض هذا التأخر عبر ما وُصف **بالتّسابق نحو قبول أكبر عدد من الملفات، دون دراستها بشكل موضوعيّ في غالب الأحيان، مع التركيز على المشاريع ذات التكلُفة المنخفضة.**

وهي الخلاصة التي وردت في الصفحة 125 من تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة لمناقشة تقييم السياسات العمومية، الصادر عن مجلس المستشارين تحت عنوان «تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2021-2017». إذ سجّلت مجموعة العمل، بخصوص البرنامج، أن «الاستجابة للملفات الطلبات المُقدمة لا تُراعي نوعيّة المشاريع واستدامتها»، كما أنّ «نسبة الاستجابة والموافقة على الطلبات ذات التمويل المنخفض تحظى بالأهمية والموافقة أكثر بكثير من ملفّات المشاريع التي تتطلّب تمويلاً أعلى نسبيًا وإن كانت ذات أثر اقتصادي وستوفّر مناصب شغل للشّباب على مستوى الجهات»، وهو ما وصفه التقرير بأنّ من شأنه أن «يُحدّ من فعالية ونجاعة هذا البرنامج».

في هذا السياق، يقول عبد الله الفركي، رئيس الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة أن الأبناك «أصبحت تتسابقُ لقبول أغلب الملفّات المُقدّمة أمامها دون أيّ دراسة معمقّة. وشرعُوا في قبول مشاريعَ أصحابُها لا خبرة لهُم في ذلك المجال من قبيل كراء السيّارات التي تكاثرتْ كالفطرِ وأصبحت بعضُ المُدن تتوفّر على أزيد من 120 مؤسسة لكراء السيارات بعدما لم يكُن الرّقم يتجاوز 40 مُؤسّسة من قبل، ومشاريعَ في المجال الفلاحي وغيرها. وهكذا شهدنا مرحلةَ الاتّجار في دراسات الجدوى، التّي أصبحت تُباع بحوالي 3 آلاف درهم وهي ليست سوى نُسخ طبق الأصل لدراسات مشاريع أخرى يتمّ تعديلُها بشكل طفيف وتُباع للمقاول المُفتَرض (Copier Coller)»، ويضيف، في حديثٍ مع «الصحيفة» أن هذا التّهافُت الذي حصل على قبُول المشاريع دون أهليتها للنجاح، مردّه أنه برنامج ملكّي مهمّ، وعلى كل مؤسسة مانحة أن تبيّن عن عُلوّ كعبها من خلال المساهمة في سيرِ عمله. كما أنّ سُوسيولوجيّة المُقاولين المُستفيدين من البرنامج أبانت عن ظاهرة سلبيّة، وهي غيابُ المعرفة بمجال المُقاولات أو المعرفةُ بالمجالِ الذّي يتّم اختياره من قِبَل بعض حاملي المشاريع الذّين مُنحت لهم القروض. ويضيف رئيس الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي ظل قريبا من مواكبة هذا البرنامج منذ انطلاقه أن «بعض المستفيدين رأوا أن أصدقائهم استفادوا، فقرّروا هم أيضا دخول هذه المغامرة بدون أيّ معرفةٍ مُسبقةٍ. وهكذا، يتمُّ تبادل دراسات الجدوى ويتّم تقديمُ الملفّات. فالأمر برمّته مبنيّ على العشوائية وغياب التّخطيط المُحكم».

ويؤكّد رشيد الحموني، رئيس فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب، أنّ الطلبات ذات التمويل المنخفض هي التي حظيت بالموافقة، دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر الاقتصادي ومدى توفير المشروع لمناصب الشغل. وهو ما حَدّ، حسبه، من نجاعة هذا البرنامج. ويرى أن البنوك منحت آلاف القروض في إطار برنامج «انطلاقة» لدعم حاملي المشاريع والمقاولات الصغرى، إلاّ أنّ أثر هذه القروض يتعيّن إخضاعه للتقييم الموضوعي، من حيث استدامة المشاريع والتمويلات ومن وموثوقيتها ومصداقيتها.

ويسجّل النائب البرلماني أن البرنامج عرف عدداً من الاختلالات أثناء التفعيل، حالت دون بلوغه الغايات المعلنة منه، أبرزها، حسبهُ، حرمان عدد كبير من المقاولين وحاملي المشاريع من التمويلات والقروض، من خلال رفض طلباتهم. وهنا على القطاع البنكي أن يُفسّر الأسباب والحيثيات. كما أن هناك بعض المقاولين وقّعوا على اتفاقيات القروض لكن دون أن يتوصلوا بالاعتمادات، مما تسبب لهم في صعوبات مالية كبيرة».

وكان عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، كشف بعد حوالي عام على انطلاق البرنامج، أن معدّل رفض الملفات تجاوز الثلث، معلّقا على ذلك بأن «هذا الأمر غير معقول». وتردُّ الحكومة على الأمر بأن الأبناك من خلال دراستها للمشاريع، وبحُكم قُربها من المقاولين وإلمامها بالمخاطر المرتبطة بمجالات أعمالهم، تبقى مُخوّلة، في إطار تدبير المخاطر المرتبطة بالمشاريع، لقبول أو رفض طلبات التمويل. وتقترحُ، في المقابل، على المقاولين الذين رُفضت ملفّاتهم، التوجّه إلى المراكز الجهوية للاستثمار من أجل توجيههم إلى هيئات الدّعم المقاولاتي قصد مساعدتهم على تحسين جودة ملفّاتهم.

مُشكلٌ آخر يُشير له الفركي هُو ما أسماه دُخول وزارة الداخلية على خطّ البرنامج، بحيث «أصبحت الاجتماعات تُعقد في العمالات والأقاليم، وهذا الأمر لا يدخُل في الإطار المُقاولاتي نهائيًا، بل ذهبَ في منحىً اجتماعيّ كما هُو الحال مع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية».

ضُعف المواكبة وتعقّد المساطر

يشرح رئيس الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة أن هذا البرنامج ليكُون متكاملاً، كان عليه تجنُّبُ عيوب برامج «المقاولين الشباب» الذّي عرفته عملية إلى الثمانينات وبداية التسعينات، و«مقاولتي»، الذي عرفتهُ السنوات الأولى للألفية الثالثة، لكنّ كل هذا تعثّر حسبه. فأول مُشكل واجه البرنامج حتى قبل انطلاقه، أي خلال فترة الإشهار له والتعريف به، هو غيابُ المواكبة. ففي تقرير صادم أنجزتهُ مؤسّسة «أوكسفام» بعنوان «تمويل المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة: أين نحنُ من برنامج انطلاقة؟»، كشفت النتائج عدم معرفة نسبة كبيرة من الشباب بوجود برنامج انطلاقة من الأصل!

وبيّنت الدراسة تدنّي مستوى رضا المقاولين عن «انطلاقة» بسبب تعقّد مساطر الحصول على القرض، ومُطالبة المرشّحين للاستفادة بتقديم مزيد من الوثائق في كُل مرّة. وأوضحت أن إطلاق البرنامج لم يُواكبه تواصل كاف من طرف الحكومة إزاء المستفيدين المفترضين. على اعتبار أنّ عدد من حاملي المشاريع توجهوا إلى الأبناك معتقدين أن البرنامج يتعلق بمنحة على غرار المنح التي تُقدمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في حين أن الغلاف المالي الممنوح في إطار برنامج «انطلاقة» هو قرض ذو نسبة فائدة منخفضة.

في هذا السياق يشير عبد الله الفركي، رئيس الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة أن «المُواكبة تبدأ من مرحلة تعريف المقاولين الشّباب بالبرنامج وبطرق الاستفادة منه، وبمُساعدتهم في الدّراسة المُثلى للمشاريع التّي يَحْملونها، قبل أن يتوجّهوا للمُؤسسات المانحة من أجل تسليم ملفّاتهم. ثُمّ بعد نيل المُوافقة من المؤسّسة المانحة، تبدأ مرحلةٌ ثانية من المواكبة، وخاصّة في مرحلة انطلاق المشروع التي تُعدّ مرحلة مفصليّة»، ويُضيف: «من المفروض أن يقُوم بهذا الدور الاتحاد العام لمقاولات المغرب (الباطرونا) وجامعة غرف الصناعة والتجارة ومؤسسة التكوين المهني ثم مراكز الاستثمار. وأنا أرى أنّ لا أحد من هذه الأطراف يقوم بهذا الدور. إذ تُرك المقاولُون لحال سبيلهم».

> **بعضُ المُدن تتوفّر على أزيد من 120 مؤسسة لكراء السيارات بعدما لم يكُن الرّقم يتجاوز 40 مُؤسّسة من قبل، ومشاريعَ في المجال الفلاحي وغيرها. وهكذا شهدنا مرحلةَ الاتّجار في دراسات الجدوى، التّي أصبحت تُباع بحوالي 3 آلاف درهم وهي ليست سوى نُسخ طبق الأصل لدراسات مشاريع أخرى**

في نفس الوقت، فإن البرنامج صاحبه، حسب رئيس فريق التقدم والاشتراكية في البرلمان، رشيد الحموني ضعفٌ في المواكبة التقنية، وضعف برامج التكوين في ريادة الأعمال، وفي المجال القانوني والمحاسباتي والضريبي. ومن أهمّ المشاكل التّي واجهها البرنامج وحاملي المشاريع، حتى أنّها دفعت بعضهم للهجرة صوب الخارج مع الاستيلاء على جزء من أموال المشروع، هو التأخّر في عمليّة الإفراج عن أموال القرض.

عبد الله الفركي من جانبه يؤكد أن «العمليّة تأخذ وقتا طويلاً حتى يبدأ حامل المشروع في العمل، بحيث تنقسم العملية إلى مراحل، إذْ تبدأ بالإفراج عن أموال تهيئة محلّ المشروع، ثم شراء وتركيب مُعدّات العمل مع ما يتخلّلها من زيارات وإجراءات إداريّة كلها تأخذُ وقتاً طويلاً. وفي النّهاية يتمّ منحُ الاعتماد المالي الخاصّ بالتسيير. مع العلم أنّ المقاولَ، حتى قبل بلوغ هذه المرحلة، يحتاج أموالا لتسيير مشروعهِ ومن ضمنها سومة الكراء، إذ هُناك من تحمّل كُلفة 5 و6 أشهر، بل سنتين في بعض الحالات، قبل أن يتمّ الإفراجُ عن أموال القرض الخاص به».

ومن التعقيدات التي تحدث عادةً، هو أن المُقاول يأخذ تسعيرة التهيئة (Devis) من عند مقاول معيّن. وبحكم أن إجراءات المواقفة عليها تتأخر، يجد صاحب المشروع، حال المواقفة عليها، أن المُقاول الذي منحه التسعيرة قد شرع في عمل آخر، إذ لا يُمكن أن ينتظره كلّ هذه المدّة بدون أن يشتغل بدوره. وحتى إجراءات تغيير المقاول تأخذ بدورها وقتا قد يمتدّ لأسابيع.

ويؤكد رئيس الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة أن نفس الأمر يحصل مع معدّات المشروع، «فبعد تأخر المواقفة على تسعيرة المُعدّات، يجد صاحب المشروع، فور حصوله على المُوافقة، أن المعدّات التي حصل على تسعيرتها قد بيعت وعليه أن ينهج إجراءات جديدة. وبالتالي يجد حامل المشروع نفسه في دوّامة من التعقّيدات هو في غنى عنها لو أن الإفراج عن أموال القرض كانت أكثر سلاسة».

لماذا إذن هذا التأخير، هل للأمر علاقة بالضغط الحاصل على الأبناك؟ يجيب الفركي بأن بعد كل هذا التطوّر في المجال المعلوماتي والنُظم، ما تزال المؤسسات المانحة تعمل بأنظمة قديمة للإفراج عن القروض، ويضيف «هي نفس الإجراءات والعراقيل التي عاشها المقاولون الشباب في سنوات التسعينيات، أي أن ثلاثة عقود من الزمن مرّت دون أن نرى تطورا ملحوظا على هذا المستوى. فهناك مشاريعُ أصحابُها يُمكنهم العمل من أيّ مكان بإستعمال الأنترنت ولا يحتاجون شهورا من أجل المواقفة على تهييء مقرات عملهم واقتناء المعدات، قبل الإفراج عن اعتماداتهم المالية، ومع ذلك يمرُّون من نفس الإجراءات التي قد يمُرُّ منها صاحب مشروع مصنع لتعليب السمك أو غيره. فمع تطور المهن في العصر الحالي، ما تزال هذه المؤسسات تعتمد على نفس إجراءات التسعينات وبداية سنوات الألفين».

«كُورونا» يُفرملُ «انطلاقة»

تشير الدراسة الميدانية التي أنجزتها «أوكسفام» حول البرنامج إلى أن جائحة «كورونا» ساهمت في عرقلة «انطلاقة»، إذ تزامنت انطلاقتهُ مع بداية انتشار الجائحة، وهو ما أثر عليه سلبا، مُسجّلةً سوء التوزيع الاجتماعي والمجالي والقطاعي الذي عرفهُ، إذ أنّ جهة الدار البيضاء-سطات أكثر استفادةً بمتوسط شهري يقدر بحوالي 224 طلبا، وُزّعت على ثلاث قطاعات أساسيّة هي: التجارة والتوزيع (26 في المائة)، الخدمات (16.2 في المائة) والفلاحة (6 في المائة). كما أنّ النساء اللائي حصلن على قرض البرنامج لا تتجاوز نسبتهن 16 في المائة من مجموع المستفيدين، الشيء الذي يُكرّس ضُعف التمكين الاقتصادي للمرأة المغربية.

وقد أسالت وضعيّة «كورونا» لُعاب البعض ممّن رأوا في ذلك فُرصةً لتحصيل أموال غير مشروعة. فقد كشفَ والي بنك المغرب، في وقت سابق، خلال إحدى الندوات التي أعقبت اجتماع مجلس بنك المغرب، عن وُجود تلاعبات بتمويلات البرنامج، تم عرضُها على القضاء، بعض هذه الملفّات تورّط فيها بنكيّون بتواطؤ مع مُستفيدينَ مُفترضين. وبسبب هذه التلاعبات، وبغاية التصدّي لها، تمّ تشكيل لجنة لتتبُّع ومُواكبة المشاريع المستفيدة من التمويلات، تتكوّن من وزارة الماليةَ ووزارة الداخلية والأبناك، وبنك المغرب ثم الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

ويشرح عبد الله الفركي الأمر بالقول: «لقد كوّنُوا نوعاً من العصابات، وزوروا كل شيء، الدراسات، ووثائق تسعيرات التهيئة والمعدات والفواتير وغيرها، ثم استولوا على الأموال، في حين أن مشاريعهم ظلّت على الورق فقط»، مبرزاً أن هناك فئة أخرى استفلت مدّة السنتين التي تمنحُها الأبناك للمستفيدين، قبل الشروع في تحصيل الأقساط، فقامت ببيع المعدّات وتهريب الأموال المحصل عليها من القرض نحو الخارج.

وقد أثارت كلُّ هذه الاختلالات التي عاشها البرنامج خلال السنوات الأربع الماضية، والذي وُصف بالطموح لحظة الإعلان عنه، اهتمام قضاة المجلس الأعلى للحسابات، الذّين دخلُوا على الخطّ بطلب من البرلمان، كما أسرّتْ بذلك مصادر تحدثت إليها «الصحيفة»، وذلك لإعداد تقرير شامل حول الإكراهات التي عاشها «انطلاقة» منذ بدايته. وقد التقّى قضاة المجلس جُلّ المتدخلين في البرنامج من أبناك وقطاعات حكومية، كما انفتح على بعض ممثّلي المقاولات الصغيرة. وهو التقريرُ الذي لم تُنشر نتائجه إلى حدّ الآن.

المُؤثّرون بالمغرب.. فوضى تدفع ضريبتها الأسرة والمجتمع

تحليلٌ اقتصاديّ واجتماعي لظاهرة قلبت كُلّ المفاهيم

الصحيفة – المهدي هـنان

لعلّ ظاهرة من يُطلق عليهم بالمؤثّرين على «السوشل ميديا» هي واحدة من أكثر الظواهر إثارة للجدل خلال العقد الأخير من تاريخ النقاش العمومي المغربيّ، فبقدر ما هي ظاهرةٌ جديدةٌ، بقدر الحاجة إلى دراستها اجتماعيّا ونفسيّا واقتصاديّا، ولعلّ أهمية ذلك تكمُن في انعكاساتها المهمّة على المجتمع، وخاصّة على الجيل الصاعد من الأطفال والمُراهقين، كما يقول المختصون في علم الاجتماع الذين تحدثت إليهم «الصحيفة» بهذا الخصوص.

ظاهرةٌ جديدةٌ، نسبيّا، هذا صحيح، إلاّ أنّها قديمة كفايةً من أجل تحرّك رسميّ للإحاطة بجوانبها، وتصحيح اعوجاجها، وهي المهمّة التي يبدُو أن جميع مؤسّسات الدولة تتأى بنفسها عنها، لحد السّاعة، تاركةً حبلها على غارب العالم الرقميّ، بالرغم من كلّ الدعوات إلى ذلك من قوى وأفراد يرون فيها خطراً على المجتمع، لما تفرزهُ من تدخّل في الحياة الخاصة، وتَفَيهٍ للنقاش، ونشرٍ للمعلومات المضلّلة وللأخبار الزّائفة، وتحريضٍ على الاتكالية والكسل، والبحث عن المَال السّهل، بكُلّ الطّرق المُمكنة، حتى التّي من شأنها تدمير جيل بأكمله، أخلاقيّا ومعرفيّا، وهي الدعوات التي كان آخرها من فرق برلمانيّة ترى أن الوقت قد حان للوقوف بشكل جديّ عند هذا الخيف ثقيل الظّل.

وفي المُقابل، لا ترَى الحكومة في ذلك سوى فرصة لتحصيل إيرادات ضريبية إضافيّة، متناسية البُعد القيميّ والأخلاقيّ والتربويّ للموضوع، فكيف حدث كلّ هذا؟ وما هي التغيّرات التي عرفها المجتمع المغربي والتي جعلته يطبّع مع هذه الظاهرة الجديدة؟ وأين وصل مشروع الحكومة في فرض ضرائب جديدة على «المؤثرين» وصناع المحتوى؟ وماذا تقول التّجاربُ المُقارنة في هذا الباب؟ والأهمُّ: هل نحنُ أمام ظاهرةٍ تشكّل تهديدا حقيقيّا على طبيعة المجتمع ككلّ؟.

أعاد بعضُ النوّاب من الأغلبية والمعارضة، خلال المُناقشة التفصيليّة لمشروع قانون الماليّة برسم سنة 2024، الذّي اتجهت الحكومة، خلالهُ، لتضريب عمل التجارة الإلكترونيّة، لأول مرّة على الإطلاق، متوقّعة من ذلك ارتفاع إيراداتها الضريبية على هذا النوع من التجارة بـ10 أضعاف، (أعادوا) إحياء الدعوة إلى «تضييق الخناق» على فئة المؤثّرين وصُناع المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، مُرجعين ذلك، أوّلا، لحجم الأموال الطائلة التي يجنيها عدد منهم سنويّا، وثانياً، للفوضى الذي أحدثها أبطال هذه الظاهرة الجديدة في العالم الرقميّ المغربيّ.

يُسجّل محسن بنزاكور، الباحث في علم الاجتماع، في حديث مع «الصحيفة» بأن «الحكومة، تتحدث منذ مدّة عن فرض ضريبة على هذه الفئة، وكأنها هذه الحكومة لا تهمها إلا المداخيل، فأصبحت هي الأخرى، بالتالي، تتأثّر بهؤلاء المؤثرين، عوض أن تقوم بوظيفتها الساهرة على النظرة الشّمولية للمجتمع، والتي من بينها القيم والأفكار والأخلاق والتربية»، وقبل أن نعُود لموضوع الضرائب، الذّي رحّب به بعض هؤلاء «المؤثرين»، بينما استهجنه آخرون، من الجيّد أن نعود للبداية تماما، أي إلى كيف بدأ كل هذا، وكيف تطوّر إلى ما نحنُ عليه اليوم.

تاريخ مُوجز للتأثير الرقميّ

في أوائل سنوات الـ2000، برز التدوين الرقميّ (Blogging) باعتباره وسيلةً شائعة لإنشاء المحتوى عبر الإنترنت، وكان لدى المدوّنين الأوائل قرّاءٌ مُخلصون يثقون بآرائهم وتوصياتهم، وهنا ستبدأ الماركات التجارية ومُؤسسات الخدمات، في ملاحظة المدوّنين والتعاون معهم للترويج لمنتجاتهم، ومع ذلك، كان هذا النوعُ من التّسويق يقتصر على عالم التدوين فحسب مع ما يوفّره من إمكانات تقنيّة محدودة حينها، ولهذا السّبب لم يبدأ المؤثرون في الانطلاق الحقيقيّ إلاّ بعد ظهور منصات وسائل التواصل الاجتماعي. هذه التحوّلات المعلاقة في مجال «الماركوتينغ»، والتّي ستغيّر وجه قطاع الإشهار عالميّا إلى الأبد، والتي حاولنا تلخيصها بأكبر قدر من الاختصار، ستتأخر لتصل المغرب كعادة كل التطورات القادمة من الغرب نحو الشرق، ومن الشمال نحو الجنُوب. فخلال السنوات ما بين 2008 و2012، كانت منصّات التواصل الاجتماعي بالمغرب (تويتر وفايسبوك أساسا) فضاءً للنقاش وتبديد الوقت.

ولعلّ «الربيع الديمقراطيّ» الذي انطلق من هذه المنصّات صوب الساحات العمومية بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، ساهم في تأخير تحوّلها إلى أرضيات جادّة لكسب المال عن طريق التوفّر على قاعدة كبيرة من المُتابعين، فخلال هذه الفترة، كانت «السوشل ميديا» في المنطقة المذكورة، أرضيّة للاطّلاع وتقاسُم «الميمز» وهي صور ورسومات مركّبة مضحكة وساخرة، تتناول المواضيع المجتمعيّة والسياسيّة، أو لمتابعة النّقاشات السياسيّة والاجتماعية والمساهمة فيها داخل الصّفحات والمجموعات الخاصّة بذلك، أو منصّةً للتعارف على أشخاص آخرين.

بعد هذه السّنوات، مُباشرةً، ستبدأ منصّات التواصل الاجتماعي في تطوير برامج لتقاسم أرباحها مع المستعملين، وهنا ستظهر، بالمغرب، لأوّل مرّة، فئة ما يسمى اليوم بالمؤثرين، وما أفضى لذلك بشكل مباشر بزوغُ نجم «إنستغرام» كأكبر منصّة لاستقطاب المستشهرين لكونها تعتمد أكثر على الصُور والفيديوهات القصيرة (الريلز) والسّتوريات، ثم يوتيوب الذي كان السبّاق مُنذ دجنبر 2007، لإطلاق «برنامج الشركاء»، الذي يسمح للقنوات التي تستوفي شروطا معيّنة (حاليًا 1000 مشترك و4000 ساعة مشاهدة) بعرض الإعلانات على مقاطع الفيديُو الخاصّة بها وكسب المال من خلال ذلك، ثم أطلق برامج أخرى تباعًا، ستُفرز لنا، بسبب «تأثير الفراشة»، ظواهر مثل «امّي نعيمة»، و«نيبا» و «ساري كول» و«فتيحة» التي حُكم عليها بسنتين سجنا بعد نشرها مقطع فيديو وهي تستعمل المرحاض، العقوبة التي اعتبرها كثيرون قاسية، وأسماء كثيرة أخرى أصبحت انعكاسات كثيرة ومُتقاطعة لمصدر مزدوج: الجهلُ والتفاهة!

ظاهرة «التفاهة»

بالقيام بجولة صغيرة على شبكات التواصُل الاجتماعيّ، وخاصّة «تيك توك» و«إنستغرام»، وبمُجرد استهلاك المقاطع والصور الأولى من نوع خاصّ من المحتوى: السطحي أو الترفيهي أو ذي الإيحاءات الجنسية، ستُمطر هذه التطبيقات، مباشرةً، حسابك بهذا النّوع من المحتوى، وستزيد في اقتراحاتها التي لا تتوقّف كُلما انغمستَ أكثر في استهلاكك، وهي العمليّة التي تبقى خوارزميات هذه التطبيقات مسؤولة عليها، بحيث تعتمدُ على نماذج ذكيّة تجمع عنك المعلومات عن طريق تاريخ مُشاهداتك، والكلمات المفتاحية لأبحاثك على الإنترنت وغيرها من المعايير، ثم تبدأ في اقتراح المحتوى الذي يبدو لها أنك ستحبّهُ لا محالة، وهكذا، يظلّ المُستعمل في دوّامة من المحتوى المشار له، لا تنتهي أبداً.

وعليه، أصبحنا نرى، في لايفات «تيك توك» مثلا، نساء ورجالاً، وأطفالا وشبابا، يقومون بكل شيء، ويضعون كرامتهم البشرية على المحكّ من أجل تلقي الدّعم الماديّ من متابعيهم، فتجدُ أن رجلا في الخمسينيات من عمره يلبسُ ملابسَ تحاكي شكل الرّضيع، ويبث «سكيتشه» هذا لساعتين متواصلتين، أو سيّدة «منقّبة» تردّد «أنا مقلاة» وهي تضع فوق رأسها مقلاة بلاستيكية لكونها خسرت في رهان خلال إحدى اللايفات، وصولا إلى من يُمارسون الإغراء ويُنفذن طلبات المتابعين من أجل التوصل بهدايا رقميّة، وتكون هذه الأخيرة على شكل «إيموجيز» كل واحدة منها تساوي مبلغا ماليا يصل إلى الحساب البنكي لصاحب البثّ، أقلها قيمة تساوي درهما مغربيا، بينما الأغلى تصل قيمتها إلى أزيد من 5600 درهم.

ومن خلال الإحصائيات التي تنشرها المواقع المتخصّصة في تحليل عمل منصات «السوشل ميديا»، يتبين خلال سنة 2023، أن أكثر ربح سنوي حقّقه مُستعمل لـ«تيكتوك» بلغ رقما خياليا وهو 18 مليون دولار، كان من نصيب المؤثرة الأمريكيّة الشّابة، شارلي داميليو، وهو ما يعطي فكرة عن الأرباح الفلكيّة التي يُحققها هؤلاء، ويحيلنا على سبب من أسباب تفجّر هذه «الموضة» الجديدة.

أصبحنا نرى، في **لايفات «تيك توك»** مثلا، نساء ورجالاً، وأطفالا وشبابا، **يقومون بكل شيء، ويضعون كرامتهم البشرية على المحكّ من أجل تلقي الدّعم الماديّ من متابعيهم**

«فما الذي يجعل من هذه الوسائل التكنولوجية ذات حُضور قوّي، لدرجة أنها أصبحت مؤثّرة على القيم والتقاليد والأعرافً والأفكار داخل المجتمع المغربي بل حتى في فئة الأنتلجنسيا؟»، يتساءل السوسيولوجيّ محسن بنزاكور، ويُضيف أنّ الجواب بسيطٌ: الزمنُ الذي نقضيه على الآلة كمغاربة، أكيد سيكون له تأثيرٌ سواء مباشر أو غير مباشر، بطريقة واعية أو غير واعية، على أفكارنا وقيمنا وسُلوكنا، ويُعلن بهذا الشّأن أنه يدُقّ ناقوس الخطر لكوننا «وصلنا لمستوى متقدّم من التّفاهة ومن فقدان المسار، ولا نريد لأبنائنا وأسرنا أن يؤدّوا ثمن ذلك».

ويقول بنزاكور إن هذه السُلوكات الرقميّة خلقت لنا مصطلحَ ما يسمّى بـ«التفاهة»، وهو الذي لم يكن ليكون له هذا الوقع على المستوى المجتمعي ونحن نتحدّث عن ظاهرة، إن لم تكن هذه الوسائل متوفّرة لدى الكّل، فهذه التفاهة كانت في السابق تمسّ فقط المحيط الضيق لأبطالها، مؤكّدا أنّنا لا شكّ أمام ظاهرة جديدة بالمفهوم العلميّ للكلمة، حيث إنها عمّت داخل المجتمع وتكرّرت واستمرّت وهذه هي شروط الظاهرة، «فهي بذلك ليست بالحدث الفجائي وليست بالخاصّة، كما أن لها تأثيرا داخل المجتمع سواء كان إيجابيا أو سلبيا، وتثير رد الفعل، ولها أبعاد اقتصادية وفكرية واجتماعية».

ويُضيف، موضّحا: اجتماعيا وفلسفيا، العلاقة المتنازَعة بين الآلة والإنسان هي مُستمرة عبر التّاريخ، بداية من تغيير مفهوم العمل من الأرض إلى العمل المُؤجَر، إلى النقابة والمصنع ودُور الصّفيح وإلى تغيّر فيزيولوجيا المدينة (شكلها أو طابعها)، وانتهاءً بما نسمّيه اليوم بالتكنُولوجيات الحديثة، كالعُملات الرقميّة والمُبادلات التجارية على الإنترنت، والتي لا شكّ في أن لها تأثيراً حتى على مُستوى القيم داخل المجتمع، فقبل ظهور هذه التكنولوجيات، كان ما يسود داخل المجتمع من علاقات اجتماعية وقيم وأفكار، يخضعُ للمنظومة القائمة في ذلك المجتمع، أما الآن، فلم يعُد التأثير المحلي للثقافة وللفكر وللقيم والأخلاق مقتصرا على ما كان محصورا في السابق داخل الأسرة أو القبيلة أو المدينة أو البلد كحدّ أقصى، إذ إن كل القيم اليوم أصبحت مشتركاً إنسانيّاً، بكل أبعاده، وهو ما سيخلقُ لنا ظواهر جديدة داخل المجتمع على مستوى القيم.

ظاهِرة من يُطلق عليهم المُؤثرون، لم تقتصر على تقديم محتوى رديء أو ذي طابع إغرائي، بل أفرزت لنا زُمرة من مقدّمي محتوى يتقاطع مع عمل الصحافيين والمؤسسات الإعلامية، إلاّ أنه لا يتقيّد بأي ضوابط مهنيّة أو أخلاقيّة، بحيث أصبح بعضهم ينشر فيديوهات لا تدخُل في خانة أي جنس صحافي

من جانبه، يُسجّل السُوسيولوجيّ، فؤاد بلمير، أن المجتمعات التي لا تتوفر على ثقافة تكنولوجية تكون مستهلكة بشكل سلبي لما توصل إليه العقل البشري من إبداعات في تكنولوجيا التواصل، ويُضيف، متحّدثا لـ«الصحيفة»، أن غياب عقل نقديّ ومواكبة ومتابعة من طرف مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة، تجعلنا أمام هذا النوع من المُيوعة والاستهلاك غير العقلاني لكل ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي، وهنا يختلط الواقع بالخيال، والكذب والافتراء بالصدق.

التأثيرُ و«قرصنةُ» الصّحافة

قبل أن نعُود للغوص في تعقيدات هذه الظاهرة الجديدة، وانعكاساتها المتعدّدة، ارتأينا أن نتوقّف عند محور حيث اختلطت أسوأ المُمارسات المُمكنة بمهنة مهمة جدّا لأيّ مجتمع، هي الصحافة، حتى باتت من أكبر ضحايا هذه الموجة.

إذ أنّ ظاهرة من يُطلق عليهم المُؤثّرون، لم تقتصر على تقديم محتوى رديء أو ذي طابع إغرائي، بل أفرزت لنا زُمرة من مقدّمي محتوى يتقاطع مع عمل الصحافيين والمؤسسات الإعلامية، إلاّ أنه لا يتقيّد بأي ضوابط مهنيّة أو أخلاقيّة، بحيث أصبح بعضهم ينشر فيديوهات لا تدخُل في خانة أي جنس صحافي. إذ يجلسُ المعنيّ بالأمر أمام الكاميرا، وأحيانا يلبس قناعا لإخفاء هويّته، ويبدأ في إطلاق نيرانه يمينا وشمالاً، يخلط الخبر بالتحليل وبالتعليق، ليضيف على طبقه بهارات من السبّ والشّتم، وهو المحتوى الذي شجّع تناسل الأخبار الزائفة، عن سوء نيّة، للحصول على مشاهدات وتفاعل، ولم يترك أي حرمة إلا وانتهكها، من حياة خاصّة إلى اقتحام الخصوصيّة وغيرها من الممارسات المشينة التي انتقلت إلى بعض المؤسّسات الإعلاميّة، حتى باتت أسلوباً.

يقُول يحيى اليحياوي، الباحث والمؤلف في مجال الإعلام والاتصال، إنه عندما نتحدّث عمّن يسمّون بالمُؤثّرين، فهناك غياب لأيّ أخلاقيات للمهنة وضوابط للاشتغال المتعارف عليها، فأغلبُ المحتوى هو مُناكفات وصراعات رقميّة لا علاقة لها بالعمل الصحافي، حتى وإن كان بعضها يبدو أنه يتقاطع مع بعض أدوار الصحافة وأجناسها كالتحقيق والإخبار وغيرها.

ويُضيف اليحياوي، في حديث خصّ به «الصحيفة»، أنّهُ لتأطير النقاش حول هذه الفئة، علميّا، «لا بُد من التساؤل أولاً عن ماهية المؤثر، وماهية الوسيط الذي يستخدمه، وكيف يمكننا قياس درجة تأثيره، إذا ما سلّمنا بأنه مؤثّر أصلا، أي علينا أن نتوفر على مجموعة من المعايير التي تجعلنا نفرّق بين المؤثّر وغير المؤثّر، وعلينا أيضا معرفةُ خلفية كل مؤثّر على حدة، والأهداف التي يصبو إليها والرّسالة التي يريد إيصالها، ثم الشريحة التي يستهدفُها.

من خلال الإحصائيات التي تنشرها المواقع المتخصّصة في تحليل عمل منصات «السوشل ميديا»، يتبين خلال سنة 2023، أن **أكثر ربح سنوي حقّقه مُستعمل لـ«تيكتوك» بلغ رقما خياليا وهو 18 مليون دولار، كان من نصيب المؤثرة الأمريكيّة الشّابة، شارلي داميليو، وهو ما يعطي فكرة عن الأرباح الفلكيّة التي يُحققها هؤلاء، ويحيلنا على سبب من أسباب تفجّر هذه «الموضة» الجديدة.**

ظاهِرة من يُطلق عليهم المُؤثرون، لم تقتصر على تقديم محتوى رديء أو ذي طابع إغرائي، بل أفرزت لنا زُمرة من مقدّمي محتوى يتقاطع مع عمل الصحافيين والمؤسسات الإعلامية، إلاّ أنه لا يتقيّد بأي ضوابط مهنيّة أو أخلاقيّة، بحيث أصبح بعضهم ينشر فيديوهات لا تدخُل في خانة أي جنس صحافي

وفي ظلّ غياب مثل هذه الدراسات الدّقيقة، يرى الأستاذ الجامعيّ أن المؤثّر والصحافيّ يشتغلان معا في حقل المعلومة، لكن الفرق بينهما أن الأوّل يعمل في مجال المعلومة (Information) بينما الثاني يشتغل في مجال المُعطى (Data)، مُسجّلا أن عددَ المُشاهدات أو المتابعين ليس معيارا كافيا لقياس درجة التأثير، «فهل تأثير مقطع فيديو تم تداوله مئات الآلاف من المرّات، مضمونه تافه، كيفما كان نوعه، أهمُّ إذن من مؤلّفات عبد الله العروي؟!»، يتساءل المتحدث استنكاريًا.

ويعتقدُ اليحياوي أن الثورةَ التكنولوجيّة والرقميّة خلقت لنا واقعا جديدا، فبفعل ظهور وتطوّر ما يسمى بالشبكات الاجتماعية، أصبح لكل شخص، كيفما كان، حق في امتلاك منصّة، وأصبح كلّ شخص يتوفّر على هاتف نقّال أو حاسوب شخصي، يُمكن أن يصبح منتجا للمعطى (Data)، وبالتالي أصبح كل شخص يمكن أن يُنتج رسالة ما، بصرف النظر عن رأينا فيها، وأن يوجّهها لجهة ما، وما ساعد على ذلك، مجانيّة هذه الخدمات وسهولة الوصول إليها.

«لقد كنا نتحدث سابقا عن ندرة المعلومة، لكننا أصبحنا اليوم أمام وفرة لها، وبالمقابل، يُطرح أمام هذه الوفرة مشكل كبير جدا، متعلّق بالاختيار، لأن هذا الأمر يتعلق بمصدر المعلومة وبمصداقيّته ومهنيته، إن كان خبرا صحفيا يصدُر عن مؤسسة مسؤولة وملتزمة، مُؤطّرة بالقانون وبأخلاقيات المهنة أم لا. حتى لا يكون المتلقيّ في حالة من التخبّط، بشأن صدقية الخبر من عدمها، فبالفعل، الذين يُبحرون في مواقع ومنصّات التواصل الاجتماعي يعيشون نوعا من التخبط، لأن المعلومة متوفرة بشكل كبير لكن حقيقتها وطبيعتها ومصداقيتها تبقى عبارة عن أسئلة حارقة تفتح أبوابا كثيرة للنقاش»، والكلامُ هنا لبلمير، الذي يسلّط الضوء على هذا التنازع بين الإعلام والتأثير، وإشكالاته المهنيّة.

ويرى الباحث في السوسيولوجيا، والضيف المتواتر على البرامج الحواريّة في القنوات الوطنيّة، أن «هاجسَ الرّيع هذا، ساهم، بكل أسف، في مناسبات عديدة في ترويج معلوماتٍ تكونُ غير صحيحة تصدرُ عن جهات لا تتوفّرُ فيها شروط المصداقية»، ضارباً المثالَ بجائحة كورونا، التي يقول إنها «كانت إحدى هذه المناسبات، وذلك حينما تم البحث عن بعض هؤلاء المؤثّرين للحديث في مجال لا يتناسب ومستواهم العلمي والفكري، ومع ذلك تم اللجوء إلى بعضهم فقط لأن لديهم عددا كبيرا من المتابعين على منصات التواصل الاجتماعي».

وينضمّ بنزاكور لزميله للإشارة، بخصوص هذه النقطة الأخيرة، إلى أن هناك إشكالا خطيرا على مستوى تمثّل وسائل التواصل الاجتماعي وما يسمّون بالمؤثرين من طرف الدولة، لم تُفهم خطورته بعد، ويُردف «بل الأكثر من هذا، أرى أن الحكومة سقطت في فخّ التأثير حتى رأينا خلال المونديال الأخير بقطر كيف تم الاعتماد على المؤثرين في هذه التظاهرة العالمية، فهل أصبح المؤثّر يتوفّر على كلّ هذه السّلطة لمجرد أن له أتباعاً؟ وهل تفكّر الحكومة بحسّ انتخابي أم بمسؤوليّة منظومة تكون هي ساهرة عليها؟».

وعن انعكاسات هذه «القرصنة» التي تعرّض لها العمل الصحفي من طرف هذه الفئة، يرى بلمير أن «هذا التغيير كان سلبيا في حالات كثيرة، فقد فسح المجال للبعض لاستغلال الفيسبوك والإنستغرام واليوتيوب، لعرض وتقديم محتويات يمكن أن يقال بشأنها الكثير، من انتهاك للخصوصيّات، والتطاول على حياة الأفراد والجماعات، وعدم احترام القوانين، وتمرير مجموعة من الخطابات، من أجل تحقيق الربحِ المادي أو الشهرة أو هما معا، والرفع من مستوى الكسل لتلقي كمّ كبير من المعلومات وتداولها وتقاسمها دون التأكد من صحتها.

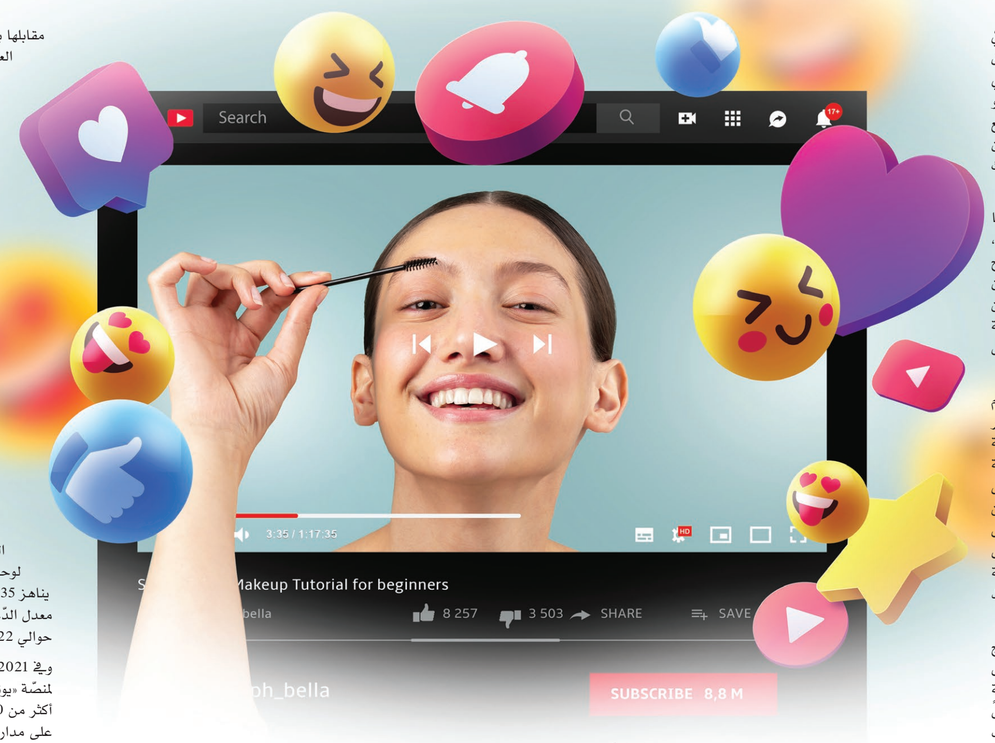

وجاءت دعوات فرض نوع جديد من الضرائب على هذه الفئة، تزامناً مع توقّعات الحُكومة ارتفاع المداخيل الجبائية بمتوسط سنوي بنسبة 5,9 في المائة، خلال السنوات الثلاث القادمة، وذلك حسب وثيقة البرمجة الميزانياتية الإجمالية 2024 – 2026، التي تُصدرها وزارة المالية، بحيث ستبلغ نسبة هذا الارتفاع 4,2 في المائة سنة 2024، و5,7 في المائة سنة 2025، ونحو 6,1 في المائة سنة 2026.

وللاطلاع أكثر على ما تقُوله هذه التجارب، سنرى ما يقوله القانون الأمريكي والفرنسي بهذا الشأن، فنظرًا لأن المُؤثّرين بـ«السُوشل ميديا» يعملون لحسابهم الخاص، فإن الخطوة الأولى هي فهم أساسيات تقديم الضرائب كمقابل مستقل وفق القانون الأمريكي، إذ يخضعُ دخل وسائل التواصل الاجتماعي عمومًا لضريبة العمل الحر وضرائب الدخل الفيدرالية وضرائب الولاية، ويُطلب من المؤثرين عادةً تقديم عائد سنوي ودفع الضرائب المقدّرة كل ثلاثة أشهر، وتوصي دائرة الإيرادات الداخلية (IRS)، وهي مصلحة الضرائب الأمريكية، بأن يقوم العاملون لحسابهم الخاص بسداد دفعات رُبع سنوية إذا كانت التزاماتهم الضريبية تبلغ 1000 دولار (عشرة آلاف درهم) أو أكثر.

وأولئك الذين لا يدفعون ما يكفي من الضرائب المستحقّة على مدار العام قد يضطرون إلى دفع غرامة، خاصّة أنه من المعلوم أن مصالح الضرائب الأمريكية من أكثر المؤسسات خشية وسط الأمريكيين، بسبب قوتها ونفوذها وصرامتها في استخلاص الضرائب، وقُدرة موظّفيها على البحث في أدقّ التفاصيل، وفرض غرامات كبيرة جدا في حقّ المخالفين، بل وجرّهم للقضاء بتهم الاحتيالِ الضريبي والتزوير وغيرها، وهي تُهم لا يتساهل معها المشرّع الأمريكي بحُكم طبيعة النظام المبنيّ على الرأسمال والاقتصاد الحرّ.

بشكل عامّ، على المُؤثّرين الأمريكيّين الإبلاغ عن كل دخلهم المُكتسب حتى لو كان يُعتبر دخلاً «سلبيًا» أو «غير مُكتسب» (أي صفقات العلامات التجارية أو المنشورات الدعائيّة التي لم يحصلوا على مقابلها بعد)، وبما أن الضرائب لا يتمّ حجبُها تلقائيًا من رواتب العاملين لحسابهم الخاصّ، فإنّهم مسؤولُون عن دفع الضرائب بأنفسهم، إذ يحصلُون على استمارة تسمّى 1099NEC خاصّة بأيّ مدفوعات تزيدُ قيمتها عن 600 دولار (6 آلاف درهم تقريبا) يتلقّونها من منصّة أو علامة تجارية، كما أنّهُ من المهم أيضًا للعاملين لحسابهم الخاص الاحتفاظ بكلّ ما يُثبت النفقات المتعلقة بعملهم، للإبلاغ عنها في إقراراتهم الضريبية للاستفادة من الخُصومات، ويُمكن للأفراد العاملين لحسابهم الخاصّ، أيضا، فتح حسابات التقاعد الخاصّة بهم.

ويبلُغ معدّل ضريبة العمل الحر في الولايات المتحدة الأمريكيّة 15,3 في المائة، ويتكوّن من: 12,4 في المائة للضمان الاجتماعي و2,9 في المائة للرعاية الصحيّة، وتستند كلتا هاتين الضريبتين إلى «صافي الأرباح»، وهو إجمالي الدخل مطروحًا منه نفقات العمل، أمّا إذا كان المعني بالأمر يخسر المال، بدل الربح، فلن يضطرّ عمومًا إلى دفع أيّ ضرائب.

وفي الولايات المتحدّة الأمريكيّة، كشفت بعض الدراسات الحديثة، أن صناع المحتوى في منصة «يوتيوب» لوحدها، يساهمون في الاقتصاد، سنويًا، بضخّ وترويج ما يناهز 35 مليار دولار، أي ما يعادل 350 مليار درهم تقريبا، ويبلغ معدل الدّخل السنوي للمؤثّرين الأمريكيّين على منصة «تيكتوك» حوالي 122 ألف دولار.

وفي 2021، كشفت سوزان وجسيكي، الرئيسة التنفيذية السابقة لمنصّة «يوتيوب»، في رسالة إلى صُنّاع المحتوى، بأن المنصّة دفعت أكثر من 30 مليار دولار (ما يعادلُ 300 مليار درهم) لهذه الفئة على مدار السنوات الثلاث السابقة، وأنّ هذه المبالغ تتزايد مع تحوّل المزيد والمزيد من الأشخاص إلى المشاهدة عبر الإنترنت.

> مصدر مسؤول بالبرلمان، مُقرّب من الأغلبية الحكومية، تحدثت معه «الصحيفة»، أكّد أن **الحكومة ليس لديها حاليًا، وفي المدى القريب، أي نيّة لفرض أي شكل جديد من الضرائب على فئة المؤثرين وصنّاع المحتوى، سوى ما يفرضه القانون الحالي في ما يتعلّق بالضريبة على الدخل**، «التي من المفروض أن يكون هؤلاء يؤدونها لمصالح الدولة عن مداخيلهم من هذا النشاط».

تضريب «التأثير» والتجارب مُقارَنة

مصدر مسؤول بالبرلمان، مُقرّب من الأغلبية الحكومية، تحدثت معه «الصحيفة»، أكّد أن الحكومة ليس لديها حاليًا، وفي المدى القريب، أي نيّة لفرض أي شكل جديد من الضرائب على فئة المؤثرين وصنّاع المحتوى، سوى ما يفرضه القانون الحالي في ما يتعلّق بالضريبة على الدخل، «التي من المفروض أن يكون هؤلاء يؤدونها لمصالح الدولة عن مداخيلهم من هذا النشاط».

واستبعد مصدرنا، وهو متخصّص كذلك في المجال الجبائي، أن تُفرض على المشتغلين في المجال الرقمي، من مؤثرين، وصنّاع محتوى، في المستقبل، أي ضرائب مُستحدثة، تماشيا مع التجارب المقارنة في هذا المجال، والتّي لا ترى هي الأخرى أيّة ضرورة لاستحداثِ شكلٍ ضريبيّ جديد لتأطير هذه الفئة.

ألف و600 يورو (حوالي 730 مليون درهم)، وبالتالي سيستفيدُ من تخفيض بنسبة 34 في المائة، وسيتمّ فرضُ ضريبة على نسبة 66 في المائة المتبقية.

أمّا بعد تجاوز عتبة 72 ألف و600 يورو كدخل سنويّ، لا يُصبح التخفيض ممكنًا وسيتحول المؤثر إلى شكلِ شركة فرديّة وسيتم فرض ضرائب عليه على نطاق تدريجي يمكن أن يصل إلى 45 في المائة لأعلى الشرائح، ولذلك عادةً ما ينشئُ المؤثّرون شركةً لكي يخضعوا للضريبة على الشركات، التّي تُساوي حوالي 25 في المائة فقط.

أيّ خُطورة لهذه الظاهرة؟

في ورقة على المنصّة الرقميّة المتخصّصة في التعليم، «ناشيونال كُوليج»، تمّ تسليط الضوء على بعض من أهم المخاطر التّي تُواجه المتابعين لفئة المؤثّرين، والإشكالات المرتبطة بها، فالخطرُ الأساسيّ الذي يُواجه الشباب، حسب الورقة، هو «إقناعهم بتصديق شيء يقوله لهم المؤثّرون المفضلون لديهم، وفي الحقيقة هم يُدفع لهم ليقولوا ذلك الكلام، أو يكون لديهم دافع خفي لنشر تلك المعلومات، وقد يُؤدي ذلك إلى قيام الأطفال والشباب بإنفاق الأموال على منتج أو لعبة أو خدمة عبر الإنترنت لا يحتاجون إليها بالضرورة».

وهناك مجال آخر للخطر يكمُن، حسب المصدر نفسه، في الرغبة في أن يصبحُوا مؤثّرين بدورهم، حيث ينظرُ الكثيرُ من الشباب لهذه الفئة على أنهم قدوة، «إذ قد تبدو أنماط حياة المؤثّرين جذّابة، لكنها قد تُصور أيضًا نسخة مشوهة من الواقع، فالظهور على الإنترنت على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، غالبًا ما يؤدي في بعض الحالات إلى التنمّر وسوء المعاملة عبر الإنترنت، وقد يجذب انتباهًا غير مرغوب فيه من الآخرين نتيجة لذلك».

أمّا أحد المخاطر الرئيسية للأشخاص المؤثّرين هو «حقيقةُ أن لديهم القدرة على خلق صورة للحياة المثاليّة من خلال المنشورات المُنسّقة بعناية، إذ ينشُر العديد منهم صورًا ومقاطع فيديو لملابسهم أو ممتلكاتهم الماديّة أو صورَ شخصيةً تبدو خالية من العيوب، ومع ذلك، فإن هذه الصور، خاصة تلك التي تُصوّر الوجه أو الجسم، يُمكن تعديلها أو استعمال «الفيلتر» خلال التقاطها، ويُمكن للأطفال والمراهقين الذين يطمحون إلى أن يكونوا مثلهم، أن يطوروا شعورًا بتدني احترام أو تقدير الذات إذا لم يتمكنوا من الحصول على نفس المظهر».

كما أنّ هُناك خطر المحتوى المتطرّف (ليس بالمعنى الديني، وإنما هو محتوى قد يُشكل خطرا على صانعه أو المقرّبين منه كالتحديات المبالغ فيها مثلا)، وتُرجع هذه الورقة ذلك إلى أن المؤثرين يقعون تحت رحمة منصات التواصل الاجتماعي التي يتواجدون بها، إذ يجبُ عليهم الحفاظ على شعبيّتهم، وذلك بأيّ طريقة مُمكنة، ويُؤكد المصدر عينه أنه «ليس من غير المألوف أن يقوم المؤثرون بإنشاء المزيد والمزيد من المحتوى المُتطرف، والذي يمكن تكراره من طرف متابعيهم الأصغر سنًا».

السوسيولوجيّ بنزاكور يُضيف على ذلك مثالا آخر، وهو صراعُ الأجيال الذي لم يكن، حسبه، بنفس الحدّة من قبل داخل المجتمع المغربي التي هو عليها اليوم، وإذا كانت الشعوب كلها تتأثر بنفس الشّكل بهذه الظواهر الجديدة، حسب تحليله، فإن ردّة الفعل تتباين من مجتمع لآخر، ففي الحالة المغربية، يرى أنّ ردة الفعل تنعكس أكثر على ما يسمّون بالمؤثرين من حيث الإحصاء، «فيذهب الإحصاء جدلاً إلى طبيعة التأثير الذي يسعى إلى المال، وهذا له مبرّراته الاقتصادية والاجتماعية، لأن الطبقة الهشّة والمتوسّطة بالمغرب تشكّل القاعدة، وبالتالي كان التأثير، بالدرجة الأولى، لصالح هذه الفئة، وإن كان أفضى -كردّة فعل- إلى سُلوكات مرفوضة اجتماعيا، كـ«رُوتيني اليومي» على سبيل المثال، وغيره، بحيث أصبحت تشكل هذه السلوكات قلقا قانونيًا تُرجم على شكل متابعات قضائية كثيرة وشهيرة».

فردّة الفعل عند المجتمعات الأخرى، حكومات ومواطنين، لم تقتصر على البعد الرّيعي فقط أمام هذه الظاهرة، «وهو ما يؤلمنا كباحثين»، يقول بنزاكور، مُسجّلا: «بل أصبحنا نُلاحظ داخل هذه المجتمعات حضوراً قويّا للاقتصاد المهيكَل، وللتعليم المهيكَل، أما نحن فما زلنا أمام نوع من الفوضى، وكما لدينا الاقتصاد غير المهيكل، أصبح لدينا الآن المجال الرقمي غير المهيكل والمؤثّر غير المهيكل».

ويستطردُ الباحث في تحليله، موضّحا أن القانون لديه وظيفتان هما التنظيم ثم الزجر والعقاب، وفي ظلّ غياب قانون واضح يؤطّر هذه الظاهرة الجديدة، تبقى كل الأخطار مطروحة ومُمكنة، مضيفا «الجيل الذي رأى النور بعد 2000 وإلى اليوم، القيم التي يتبناها، عموما، من خلال المقابلات التي نعقدها مع عدد منهم، هي مختلفة تماما عن قيم تمغربيت وعن قيم المجتمع المغربي، فهو جيل فقد هويته، ليس بالمفهوم التشاؤمي وإنما بالمفهوم الإمبريقي، أي بحكم الواقع، لدرجة أن هذه الأجيال الجديدة لا تتصارع مع الأجيال السابقة فحسب، بل حتى مع ذاتها».

وأول خطورة تمسُّ الهويّة، حسب المتحدث ذاته، فـ«المغربي البسيط قد يفقد نقط الارتكاز التي يستند عليها في مرجعيته، فقد تجد عنده السلوك المتناقض، ونحن نعلم أن الثقافة والأخلاق والمرجعية تساعد الإنسان في الحسم أثناء الاختيارات، وحياتنا كلّها اختياراتٌ، فهذا يزيد من عمق الأزمة عند المغاربة بشكل كبير».

ثانيا، العلاقة داخل الأسرة، بين المربّي، أي الأب والأمّ، وبين الأطفال، «هذه العلاقة أصبحت تعرف نوعا من التشنّج الخطير جدا، لأن السلطة المرجعيّة التي كانت عند الآباء فُقدت لفائدة وسائط التواصل الاجتماعي التي أصبحت مرجع هذا الجيل، وبالتالي مصداقيةُ قول الأب والأمّ أصبح مشكوكا فيها، وهذا الأمر يعيدنا لنقطة تعامل الحكومة مع هذه الوسائط الجديدة، فبعد عشرين سنة من اقتحام المجال التكنولوجي للمغرب، ما يزال غياب أي مادّة مدرسية قائما حول كيفية التعامل مع هذا الواقع الجديد، وبالتالي نترك الأطفال خلال اكتشافهم للعالم أمام عالم افتراضي شاسع أكبرُ بكثير من قدرات الدّولة، وهذا يجعل الخطورة أكبر بكثيرٍ على هؤلاء الأطفال والمراهقين خلال مرحلة اكتشاف الذات وطرح الأسئلة الوجوديّة، فبدل أن يكون المرجع حاضرا خلال هذه المرحلة، نُصبح أمام إتلافٍ للمرجع».

فالأفكار والقيم والثقافة من أهمّ الأسُس التي تعطينا دولة مكتملة قادرة على إنشاء حضارة، وأمام هذا الواقع المُشوّه، يستطردُ الباحث ذاته، لا يمكن للحضارة أن تُنتج بشكل سليم، «فنحن لا نهوّل بقدر ما ندعو الحكومة والمجتمع المدني والأحزاب والمؤسسات لأن تتحرك إزاء هذا الوضع الفوضوي، وإلا ستكون الفاتورة غالية جداً في المُستقبل، فعندما تعلّق الأمر بمدوّنة الأسرة، بُذل مجهود جبار ملكي لإنجاح الورش، فالمدونة إذن نعطيها أهمّية، بينما نسينا الجيل الصّاعد، فهل من المعقول أن نتركه أمام هذه الأمواج من المؤثرين ومن التفاهة التي غزت العالم الرقمي؟!»

سلّة غذائنا

جلّ طعام المغاربة إما مغشوش، فاسد، أو غير مراقب في أفضل الأحوال!

الصحيفة من الرباط

سُجّلت عدد من الحوادث المرتبطة بالسلامة الغذائية، سواء وطنيا، والتي أدّت لتسمّم عائلات بأكملها، أو في أوروبا، برفض سلطات هذا التكتل الإقليمي، التأشير على شحنات مواد قادمة من المغرب، بداعي أنها تحتوي على نسب عالية من مبيدات ممنوعة. ما جعل الإعلام الأوروبي يعبّر عن تخوفه ويطالب بتشديد المراقبة على الخضر والفواكه المستوردة من المملكة وهو ما أثّر سلبا على صادرات هذه الأخيرة. وتُعيد هذه الحوادث إلى الواجهة النقاش حول مدى خطورة ما يتناوله المغربيّ، وهو المعروف إقليميا وعالميا، بمطبخه المتميّز، وبحبّه للأكل بشكل عام.

فبعد بضعة سنوات من صدور تقرير مثير للجدل، أعلن فيه المجلس الأعلى للحسابات، بشكل صادم، أن معظم محتويات قفة المغاربة إما غير مراقبة وإما غير صالحة للاستهلاك، ابتداءا من التوابل ووصولا إلى اللحوم؛ هل ما زلنا في مواجهة الخطرِ ذاتهِ؟ ما هي الإجراءات التي قامت بها السلطات لتصحيح الوضع؟ وما هو تقييم عمل المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (أونسا)، التابع لوزارة الفلاحة، وسط كل هذا الجدل؟

قبل مدّة، تفاعل مُستعمل معروف بمواقع التواصل الاجتماعي، لديه آلاف المتابعين، بسخرية كبيرة، مع موضوع تسّمم بعض المواطنين جرّاء تناول فواكه موسمية كالبطيخ (الدلاح)، قائلا إن المغاربة شعب خارقٌ، فمنذ أسابيع وهم يستهلكون فواكه مسمُومة ولم يقع لهم أي شيء!

تنتهي السخرية السوداء للمعلّق هنا، وتبدأ الأفكار الأكثر جدية في التبادر إلى الذهن: أصحيح أن المغاربة شعب يعيش بـ«البركة» منذ عقود طويلة، كما يردّد كثيرون عندما تنتهِ لديهم القابلية لمواصلة الكلام ويفضّلون الركون إلى الصمت، فهي لازمة مناسبة لإنهاء نقاش عقيم لتبديد وقتِ رحلة مواصلات عامة، أو انتظار في قاعة مستشفى عمومي يبدوَ أحيانًا أنه لن ينتهِ. عبارة مسكُوكَة، صحيح؛ تقال أحيانا بغير وعي، إلا أنها معبرّة جدًا عن واقع يستهلك فيه المغربي أصنافا متعُددة من الأطعمة والمواد المغشوشة أحيانا، وغير القابلة للاستهلاك الآدمي أحيانا أخرى.

فجدلُ فساد بعض المنتجات الغذائية، يتجدّد بالمغرب كل سنة، سواء تعلق الأمر بخضر أو فواكهَ أو لحوم أضاحي العيد. بل كل شيء تقريبا: توابل، نباتات عطرية من نعناعٍ وشيبا وغيرها، اللحوم البيضاء والحمراء، الحليب ومشتقاته والخضر والفواكه طبعا. أي أن سلة غذاء المغاربة مهدّدة من كل جانب. فهي خلاصاتٌ لا يردّدها العامة فقط، بل جاءت في تقرير رسمي للمجلس الأعلى للحسابات صدر سنة 2019، ودّق ناقوس الخطر بشأن ما يستهلكه المواطنُون.

ويتجدّد الجدل كذلك، بسبب بقايا المبيدات الزراعية المحظورة التي تباع بشكل عشوائي: السوق الأسبوعي، بائع مواد البناء ولوازم الصيانة «دروغري» أو حتى محلات بيع المواد الغذائية أحيانا، وبسبب بقايا المبيدات التي تفوق الكميات المسموح بها. وهو وضع مُقلق لطالما عبّرت الحكومة والمؤسسات المعنية عن نيتها إيجاد حلّ له دون أي جدوى.

فهذه «الانفلاتات» ليست بالأمر الهيّن، إذ تؤدي لتسمّمات غذائية في غاية الخطورة، قد تسبّب الوفاة أحيانا، وتأثر على الصحّة على المدى الطويل. فبسبب بقايا المبيدات المحظورة أو الضارّة تم حجز شحنات خُضر وفواكه مغربية تم تصديرها إلى أوروبا. وأثر ذلك، كما سنرى لاحقا بالأرقام، على صادرات المملكة.

حسب تقرير للمجلس الأعلى للحسابات فإن معظم محتويات قفة المغاربة إما غير مراقبة وإما غير صالحة للاستهلاك

وبعد رصد العديد من حالات التسمم ببلادنا، وإرجاع العديد من شحنات الخضر والفواكه المغربيّة المصدّرة إلى الخارج، يمكننا التساؤل: لماذا لم يتم رصد تلوث هذه الشحنات في المغرب قبل تصديرها؟ وهل ضعف المراقبة يعني أن مثل هذه الشحنات قد استهلكها المغاربة بالفعل؟ ثم بعد بضعة سنوات من صدور التقرير المثير للجدل، الذي أعلن فيه المجلس الأعلى للحسابات، بشكلٍ صادم، أن معظم محتويات قفة المغاربة إما غير مراقبة وإما غير صالحة للاستهلاك، ابتداءا من التوابل ووصولا إلى اللحوم؛ هل ما زلنا في مواجهة الخطرِ ذاتهِ؟ ما هي الإجراءات التي قامت بها السلطات لتصحيح الوضع؟ وما هو تقييم عمل المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (أونسا)، التابع لوزارة الفلاحة، وسط كل هذا الجدل؟

معايير أوروبا ترفُض خضراً وفواكه مغربية

في يوليوز 2023، وفي أوج فترة تسويق فاكهة البطيخ الأحمر، ستبدأ أولى البوادر على أن موسمها سيكون مليئا بالمفاجآت غير السّارة. هذه الفاكهة «الشعبية» هي معشُوقة جزء مهمّ من المغاربة، نظرا لأثمنتها المناسبة مقارنة بالمتوفر من الفواكه، ولإنعاشها عطشى فصل الصيف كما لفوائدها الصحية الكثيرة وخاصة للذين يتبعون حمية غذائية ولا يريدون إفسادها.

فمنذ منتصف الشهر المذكُور، سيبدأ نظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف الأوروبي، المعروف اختصارا بـ «RASFF»، بإعلان توفّر شحنات من البطيخ المغربي المصدّر على مخاطر صحّية. وخلال النصف الأول لسنة 2023 (إلى غاية يوليوز) تمّ تسجيل 5 إشعارات تخصّ الفواكه والخضروات المغربية في النظام المذكور، ما يعني أنها لا تتماشى مع شروط السلامة الصحية للاتحاد الأوروبي.

فالشُحنة الأولى الموقوفة على حدود أوروبّا، تعود، حسب الصحافة الإسبانية، لـ14 من يوليوز الماضي، إذ بيّن نظام الإنذار السريع أنها تحتوي على نسب كبيرة من مُبيد «الميثوميل» المحظور استعماله في الاتحاد الأوروبي بكميات تُفوق 0.015 ملغم لكل كيلوغرام.

ويحتوي البطّيخ المغربي الذي تم اعتراضه على آثار المبيد الحشري المذكور بمستويات في حدود 0.38 ملغم لكل كيلوغرام. وهو ما يفوق 10 أضعاف الكمّية المسموح بها من طرف السلطات الأوروبية. هذا المعطى دفع خبراءَ إسبان على وجه التحديد إلى الدعوة لتشديد المراقبة من قبل وكالة سلامة الأغذية الإسبانية (AESAN) على ما وصفوه بـ«البلدان التي لها معايير بيئية غير متكافئة مع الاتحاد الأوروبي». كما كاد أن يعلّق مؤقتا جميع صادرات المملكة من فاكهة البطيخ صوب أوروبا، الشيء الذي كان سينعكس سلبا على منتجيه ومصدّريه.

يحتوي البطّيخ المغربي الذي تم اعتراضه على آثار المبيد الحشري المذكور بمستويات في حدود 0.38 ملغم لكل كيلوغرام. وهو ما يفوق 10 أضعاف الكمّية المسموح بها من طرف السلطات الأوروبية.

وبالنسبة لنظام «RASFF» فهو أحد أحدث أنظمة الإنذار المتعلقة بالسلامة الغذائية حول العالم، تم إطلاقه لضمان تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لدعم الاستجابة السريعة من قبل سلطات سلامة الأغذية في حالة وجود مخاطر على الصحة العامة ناجمة عن السلسلة الغذائية.

أما بالنسبة لـ«الميثوميل» فهو يدخُل ضمن ما يسمّى بمبيدات الآفات وهي مواد تُستعمل للوقاية أو تدمير أو محاربة أو صدّ، أو التقليل من حدة أثر آفة ما. هذه الأخيرة، حسب مقال منشور بموسوعة ويكيبيديا على الإنترنت، «قد تكون حشرةً ما، أعشابا ضارّة، رخويات، طيور، حيوانات ثديية، أسماك، الديدان الأسطوانية، بالإضافة إلى الميكروبات التي تقوم بتدمير الملكيات وتتسبب في انتشار الأمراض أو تمثل ناقلاً للأمراض أو مصدر ازعاج للبشر بصورةٍ عامة».

ويمكن أن يكون لهذا المبيد، حسب بلاغ عمّمته، تفاعلا مع الواقعة، وكالة سلامة الأغذية الإسبانية (AESAN) «عواقب وخيمة في بعض الحالات»، مضيفة أن أعراض التسمم بهذه المادة «هي الصداع، والدوخة، والغثيان، والقيء، والتعرق الزائد، والرعشة، وضعف العضلات، وعدم وضوح الرؤية. كما يمكن أن يؤثر خليط الميثوميل مع استهلاك الكحول على الجهاز العصبي المركزي والمحيطي، فضلاً عن التسبب في الفشل الكلوي».

إلا أن هذه الوكالة لم تسلم من الانتقادات، وخاصة من طرف منظمات غير حكومية تعمل في مجال حماية المستهلك كـ«فاكوا»، بسبب عدم نشرها لكل التفاصيل المتعلقة بهذه الشحنة وعدم تحديد مصدرها بالضبط وهل ما إذا كانت قد تسرّبت بعض منها بالفعل إلى التراب الإسباني.

الحادثة الثانية لن تتأخر كثيرا. ففي 24 من يوليوز الماضي سيعود نظام «RASFF» للعمل، لتُوقف السلطات الإسبانية الشحنة الثانية من الدلاّح. في ظرف 10 أيام، معيدة بذلك الجدل في أوساط المهتمين بمجال الزراعة والفلاحة بالجارة الشمالية للمملكة. وتماما كما حصل في الشحنة الأولى، حدّد نظام الإخطار المشار له، أن البضاعة تحتوي على نسب غير مسموح بها من مبيد «الميثوميل» سيء السمعة.

والغريب في الأمر أن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية» أونسا» كَشف، تفاعلاً مع الحادثة الأولى، أن قرار منع استعمال هذا المبيد بشكل نهائي بالمغرب صدر منذ 26 شتنبر 2022. لكنه ظل مستعملاً لأسباب لم يوضّحها المكتب التابع لوزارة الفلاحة. كما قام المكتب ذاته بتعليق تراخيص المصدّرين المتورطين في هذه القضية، إلا أنه أغفل الكشف عن أي تفاصيل دقيقة حول الموضوع، بالرغم من إعلانه تحديد الحقل المعنيّ وتتبع شحنة البطيخ المصدرة. كما أغفل الكشف عن خريطة ومسارات تسويق المبيد الممنوع المثير للجدل.

نهاية شهر غشت من العام الجاري، ستوقف السلطات الإسبانية شحنة أخرى من البطيخ الأحمر. هذه المرّة كانت تتضمّن نسبا عالية من الـ«أوكساميل» وهو مبيد حشري ومبيد للقراد وللديدان الخيطية، ويسبّبُ التسمّمُ به الصداع، والدوخة، وضيق في الصدر، والارتباك، وعدم وضوح الرؤية، والتعرق، والغثيان، والتشنجات، وبطء النبض، والعمى أو حتى الموت.

ولم تمر هذه الحوادث بدون خسائر لقطاع الفلاحة المغربي، بل كانت مكلّفة كما نشرت الصحافة الإسبانية. إذ تشير المعطيات التي نقلها موقع «هورتو أنفو» المتخصّص في المجال الفلاحي، عن وكالة الضرائب، في ما يخص أرقام التجارة الخارجية، أن مدريد قلّصت وارداتها من البطيخ الأحمر المغربي بالنصف، وذلك في الشهور الستة الأولى لـ2023.

نشر الموقع «هورتو أنفو» الإسباني المتخصّص في المجال الفلاحي، عن وكالة الضرائب، في ما يخص أرقام التجارة الخارجية، أن مدريد قلّصت وارداتها من البطيخ الأحمر المغربي بالنصف، وذلك في الشهور الستة الأولى لـ2023

وبين بداية السنة وحتى نهاية يونيو من السنة الماضية، صدّرت المملكة 90 مليون كيلوغرام من الدلاّح إلى جارتها الشمالية، بقيمة بلغت حوالي 66 مليون أورو، وبسعر متوسّط للكيلوغرام الواحد قدّر بـ 0.73 يورو (حوالي 8 دراهم). وفي ظلّ هذه المتغيّرات، زادت واردات إسبانيا من هذه الفاكهة بـ 20 في المائة من بلدان أخرى.

ويأتي هذا في وقت كانت قد ارتفعت فيه (2022) صادرات المغرب من البطيخ الأحمر صوب أوروبا بحوالي 82 في المائة، بزيادة قدّرت بـ121 مليون كيلوغرام، ما جعل المملكة تحجز المركز الثاني في لائحة موردي الاتحاد الأوروبي من هذه الفاكهة. لكن هذا الرقم تأثر كذلك، من جهة ثانية، من تشديد إجراءات زراعة «الدلاّح» بحكم مواجهة المغرب لسنوات جفاف قاسية، وفي ظل توقعات متواترة بأن السنوات والعقود الماضية ستكون أصعب، ليس فقط على المغرب، بل على جزء كبير من دول العالم، في ما يتعلق بوفرة مياه الشرب.

إذ أن قرارا صادرا عن السلطات في أكتوبر 2022، أعلن تحديد المساحات القابلة للاستغلال في زراعة البطيخ في «ما بين نصف هكتار وهكتار واحد كحد أقصى»، مع منع هذا النشاط بالمناطق المتواجدة بالقُرب من حقول ضخّ مياه الشرب. وتقدّر حاجيات زراعة البطيخ الأحمر من مياه الري بحوالي 3800 متر مكعب للهكتار بالنسبة للإنتاج المبكر و4300 للإنتاج العادي، حسب أرقام حكوميّة.

بالنسبة إسبانيا، لم يكن البطيخ الأحمر هو الاستثناء في خرق معايير سلامة المنتجات الغذائية الأوروبية خلال الأشهر القليلة الماضية، بل انضافت له مادّة الزيتون. فقد أوقفت السلطات الإسبانية، منتصف السنة الماضية، بناء على إخطار من نظام الإنذار السريع «راسف» شحنة من الزيتون المغربي كانت جاهزة للتوزيع.

وتضاعفت صادرات المغرب من المنتجات الغذائية والفلاحية وشهدت ارتفاعا متصاعدا في السنوات الأخيرة. فحسب بيانات مكتب الصرف، قفزت قيمة هذه الصادرات من 4 مليارات دولار في 2014 إلى 6.2 مليارات دولار في 2019 ثم إلى 8.3 مليارات دولار في العام الماضي.

هذه الحوادث جعلت المخاوف تتصاعد في المغرب، خاصة في ظل تسجيل حالات تسمم عديدة بطلها البطيخ الأحمر. وهو ما دفع عددا من نواب الأمة، ينتمون لأحزاب الاستقلال، الحركة الشعبية، الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة، في طرح الموضوع بقبة البرلمان، وتوجيه بعضهم استدعاءات متكرّرة لوزير الفلاحة، محمد صديقي، لتقديم توضيحات للمغاربة حول مدى خطورة هذه التطّورات. غير أن الأخير لم يستجب لهذه الدعوات. كما تشبّثت الوزارة الوصية بلغة الصّمت، رامية الكرة في ملعب «أونسا» الذي ظل المتفاعل الوحيد، ولو باحتشام، مع القضية.

هذا، ولم يقتصر الأمر على إسبانيا فقط، أو على البطيخ الأحمر بعينه. ففي شهر أبريل الماضي، سيطول نظام الإنذار السريع الأوروبي شُحنة من الخيار المغربي. هذه المرّة في دولة البرتغال، والسبب هو نفسه: رصد نسبة زائدة من بقايا مبيد «أوكساميل» المشار له سابقاً. كما سُجّلت حوادث أخرى سابقة مع دول أوروبية أخرى على رأسها هولندا التي أتلفت شحنة من البرتقال المغربي للأسباب نفسها.

وبالعودة للجارة الشّمالية إسبانيا، لم يكن البطيخ الأحمر هو الاستثناء في خرق معايير سلامة المنتجات الغذائية الأوروبية خلال الأشهر القليلة الماضية، بل انضافت له مادّة الزيتون. فقد أوقفت السلطات الإسبانية، منتصف السنة الماضية، بناء على إخطار من نظام الإنذار السريع «راسف» شحنة من الزيتون المغربي كانت جاهزة للتوزيع.

وأظهرت نتائج التحليل وجود بقايا مبيد «الكلوربيريفوس» بنسبة 0.067 ملجم للكيلوغرام بينما لا يجب أن تتجاوز الكمية المسموح بها 0.01 ملجم للكيلوغرام. وبدوره، فإن «الكلوربيريفوس» هو مبيد حشري يستخدم لمكافحة الآفات على مجموعة واسعة من المحاصيل. ويستخدم أيضًا في معالجة الحبوب المخزنة والمستودعات الفارغة. وفي نهاية عام 2019، حظرت المفوضية الأوروبية استخدامه من قبل المزارعين الأوروبيين لأن «الخبراء خلصوا إلى أن هناك مخاوف تتعلق بصحة الإنسان».

مواد مغشوشة أو فاسدة في سلّة غذاء المغاربة

من خلال المعطيات التي استقتها «الصحيفة» لرسم المسار الذي تقطعه الخضر والفواكه، من الحقل إلى غاية مائدة المستهلك، حصلنا على السلسلة التالية: الفلاح أو المنتِج، المقتني الأول، المجمِّع، النقل، سوق الجملة بالمدينة الأولى، ثم النقل من جديد ليصل لسوق الجملة بالمدينة الثانية أو الثالثة الخ، ثم الوكيل، فبائع نصف الجملة، ثم النقل مرة أخرى لتصل لبائع التسقيط، فالمستهلك في نهاية المطاف. مسار معقد إذن، يكثر فيه المضاربون والوسطاء الذين لا قيمة مضافة لهم سوى الرفع من الثمن النهائي للمواد، والخاسر الأكبر هو الفلاح الصغير والمستهلك.

وقد يتغيّر المسار ويصبح غير قانوني، على هذا الشكل: الفلاح، المقتني الأول، الثاني، الثالث، التخزين غير المرخص، الباعة المتجولين، المستهلك. أما المسار الثالث فهو: الفلاح، النقل، السوق الأسبوعي، المجمِّع، النقل، التوزيع. فالمسار الرابع: الفلاح أو المنتِج، اقتناء السلع من طرف مساحة كبرى (Plateforme) أو سوق ممتاز ثم التوزيع لمختلف المساحات الكبيرة التابعة لها. وخلال الأشهر والأسابيع الأخيرة، سجّلت العديد من حوادث التسمّم المتفرقة، المرتبطة بالسلامة الغذائية، تجعلنا نجدّد طرح السؤال: إلى أي حدّ مهّددةٌ صحة المغاربة؟ في ظل انتشار شتى أنواع المواد الفاسدة، من الأسواق الأسبوعية الشعبية، وصولا، كما وقع مؤخرا، حتى الأسواق الممتازة. في 7 من يوليوز 2023، تعرّض حوالي 80 مواطنة ومواطن من أعمار مختلفة لتسمّم غذائي جماعي بسيدي بنور، بسبب تناولهم لكميات من فاكهة البطيخ الأصفر (المعروفة بالبتّيخ) كانت معروضة بالسوق الأسبوعي جمعة بني هلال.

فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب دعا، حينها، وزير الفلاحة إلى فتح تحقيق في الموضوع، إلى جانب اتخاذ تدابير استعجالية لحماية صحة وسلامة المواطنات والمواطنين لتفادي حدوث حالات تسمّم جماعي مماثلة. قبل أن يخرج وزير الصحة، خالد آيت الطالب، لتخفيف من حدّة الجدل والإعلان أن حالات المصابين استقرت وأنه لم تسجّل أي حالة وفاة.

آثار المبيدات الحشرية عادة ما تظهر من خلال أمراض الحساسية أو الأورام السرطانية. ولأهمية هذين المادّتين الغذائيتين لصحة الإنسان، يقترح الغازي إجراءات مهمة تُسهِم في تقليل بقايا المبيدات على هذه المنتجات الغذائية منها: عملية الغسل. إذ لا بد من التأكد من الغسل الجيد لهذه المنتجات، ويكون أكثر فعالية إذا كانت بقايا المبيدات على السطح

وستتحوّل فاكهة البطيخ الأحمر، رويدا، إلى كُرة حارقة، إذ لم يقتصر الأمر على الأسواق الأسبوعية المعروفة أحيانا بضعف شروط السلامة الصحية بها، بل حتى الأسواق الممتازة لم تسلم من الجدل الدائر.

فقد أفصحت مراسلة للمكتب الوطني للسلامة الصّحية للمنتجات الغذائية، عن رصد مواد ضارّة في شحنة من البطيخ معروضة للبيع بأكادير في أحد أشهر الأسواق التجارية الممتازة بالمغرب. إذ بينت التحاليل أن مادتي «فلونيكميد» و«تريراديمينول» المحظورتين، متواجدان كبير في هذه الشحنة، مُصدرا أمرا لهذا السوق الممتاز بالتوقف الفوري عن بيع هذه المادة. «أونسا» كشفت أن مصدر الشحنة هو منطقة العوامرة نواحي مدينة العرائش، التي ستتحوّل، كما سنرى بعد قليل، إلى بؤرة للبطيخ الفاسد.

وفي 22 غشت الماضي، بالقصر الكبير، توفّي طفل بينما نجت أمّه وشقيقته إثر إصابتهم بتسمم غذائي ناتج عن تناول فاكهتي البطيخ الأحمر والعنب، قبل أن تتنابهم حالة حادّة من المغصّ على مستوى البطن مرفوقة بإسهال حاد.

وقبل أسبوع من الواقعة أتلفت مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والسلطات المحلية عشرات الأطنان من البطيخ الأحمر في منطقة العوامرة التابعة لإقليم العرائش، وذلك عن طريق نقلها إلى مطرح للنفايات ودهسها بالجرافات لتفادي إمكانية إعادة الاتجار بها. وكان جزء مهمّ من هذه الكميات مخصص للتوجّه نحو التصدير. كما كانت السلطات المحلية، في العوامرة، تقود حملات لمنع بيع هذه الفاكهة في الأسواق، بسبب مخاطرها الصحية الناجمة عن ارتفاع بقايا المبيدات الحشرية الممنوعة والضّارة. وفي 28 من الشهر ذاته، ستتعرض أسرة أخرى بالعرائش للتسمّم جراء تناول البطيخ الأحمر، إلا أن وضع أفرادها تحسّن بعد العناية الطبية اللازمة.

يقول أيمن الغازي، وهو طبيب، إن منظمة الصحة العالمية، لحماية مستهلكي الأغذية من الآثار الضارة للمبيدات، تضع الحدود القصوى المقبولة دولياً لمخلفات هذه المبيدات، وتحلّل التقارير المبعوثة عبر وزارات الفلاحة المتواجدة في كل دولة على حدى. ويضيف المدير الطبي للمصحة الدولية بتطوان، في حديث مع «الصحيفة»، أن تناول الفواكه والخضراوات مهم عموما، وخاصة لصحة المرأة الحامل والجنين لما فيها من فيتامينات أساسية، إلا أن المستويات العالية لآثار المبيدات الحشرية في كثير منها قد يعود بنتائج عكسية.

ويحيلنا على دراسة أمريكية منشُورة في دورية الطب الباطني (مستشفى ماساتشوستس بمدينة بوسطن) أن النساء اللائي يخضعن لعلاجات العقم ومشاكل الخصوبة ويتناولن فواكه وخضراوات عليها نسب مرتفعة من آثار المبيدات كانت لديهن فرص أقل في الحمل فيما زادت مخاطر فقدانهن للجنين.

وينبّه إلى أن آثار المبيدات الحشرية عادة ما تظهر من خلال أمراض الحساسية أو الأورام السرطانية. ولأهمية هذين المادّتين الغذائيتين لصحة الإنسان، يقترح الغازي إجراءات مهمة تُسهِم في تقليل بقايا المبيدات على هذه المنتجات الغذائية منها: عملية الغسل. إذ لا بد من التأكد من الغسل الجيد لهذه المنتجات، ويكون أكثر فعالية إذا كانت بقايا المبيدات على السطح. ثم عملية الطهي: بحيث تقوم بتكسير هذه المبيدات إلى جزيئات أقل وبالتالي بقايا أقل. فعملية التقشير، يمكن من خلالها التخلّص من بقايا المبيدات المتواجدة على قُشور الأغذية. وأخيرا إزالة الدهون، بحيث يمكن من خلالها التخلّص من بقايا المبيدات المتراكمة بالأنسجة الدهنية.

تواتر هذه الحوادث سيجعل «أونسا» على صفيح ساخن، إذ أطلقت خلال شهر غشت الماضي حملة تواصلية على «السوشل ميديا» لإظهار ما الذي تقوم به من مجهودات. ففي منشور لها على موقع تويتر الشهير (إكس حاليا)، في العاشر من غشت، تعلن «أونسا» تكثيف المراقبة على «الدلاح» وتخبر الرأي العام أنه خلال موسم إنتاج الدلاح لهذه السنة قام المكتب بأخذ 260 عينة من هذه الفاكهة على المستوى الوطني، بيّنت النتائج أن نسبة السليمة منها في حدود 95 في المائة. كما قدّم المكتب، في منشورات متتالية، نصائح للفلاحين لتجنب اقتناء المبيدات الفاسدة والخطيرة.

وفي تقرير لـ«غرين بيس» الدولية المعنية بقضايا البيئة، كشفت المنظمة غير الحكومية عن معطيات توضّح جانبا من مصادر المبيدات الزراعية المحظورة في الاتحاد الأوروبي التي تباع بالمغرب، إذ بينت الوثيقة أن مصانع بريطانية وأخرى في أوروبا نفسها هي المسؤولة عن تزويد دول العالم الثالث بهذه «السموم».

وسجّل التقرير الصادر نهاية العام 2020 أن عددا من شركات دول الاتحاد الأوروبي صدّرت منذ 2018 إلى دول العالم الثالث حوالي 81 ألف طن من هذه المبيدات التي تتوفر على مواد محظورة في الحقول الأوروبية، وهي المواد التي قد تسبّب أعراضاً صحية وبيئيّة خطيرة مثل العُقم، أو اضطراب الغدد الصماء أو السرطان، ثم تلوث المياه الجوفية أو تسمم الأسماك والطيور والثدييات والنحل.

وكانت سنة 2023 حافلة بالحوادث المتعلقة بالسلامة الغذائية، لكنها لم تكن أسوأ من سنوات ماضية عَرف فيها الجدلُ أوجَهُ، كما حصل لبضعة أعياد أضحى متتالية، حينما فسدت لحوم أضاحي كثير من المواطنين، أو حين صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات سنة 2019. تقرير صادم أعلن أن جل طعام المغاربة إما مغشوش، فاسد، أو غير مراقب في أفضل الأحوال!

ولا يتعلق الأمر بالمواد الغذائية فقط، بل حتى ما يشربه بعض المغاربة، لم يسلم من الغش والفساد. ففي حادثة مؤلمة شهدتها مدينة القصر الكبير العام الماضي، توفّي 20 شخصا بين الثلاثينات والخمسينات من العمر، ذنبهم الوحيد اقتناء قنينة كحول رخيصة من السوق السوداء. فالسمّ الذي يوصف به مجازاً هذا النوع من المشروبات في اللسان المغربي الدّارج، سيصبح سمّا حقيقيا وسيفجع 20 عائلة بشكل مباشر وملايين المغاربة الذين حزنوا على الضحايا.

وخلال نفس الفترة، كشفت السلطات الأمنية إحصائيات مقلقة، تشير إلى أنه بين 31 غشت و22 شتنبر من العام نفسه، فقط، وفي 417 عملية مداهمة لمطاعم وحانات بمختلف مدن المملكة، تم حجز أزيد من مليون و200 ألف زجاجة كحول فاسدة، وإغلاق 87 مطعما وتوقيف 45 متورطا. وفي عملية أخرى أتلفت سلطات الدار البيضاء 60 ألف قنينة كحول فاسدة أو منتهية الصلاحية.

وهي أرقام تطرح أكثر من علامة استفهام عن حجم الكميات الفاسدة التي تباع للمواطنين طيلة السنة. فالبرغم من أن المغرب دولة أغلب مواطنيها مسلمون إلا أن استهلاك الكحول يظل مرتفعا، بحيث أدّر على خزينة الدولة في السنة الماضية أزيد من مليارَي درهم، مسجّلا ارتفاعا بحوالي 11 في المائة مقارنة بـ2021. وهي السنة التي استهلكت فيها أزيد من 40 مليون قنينة كحول على الصعيد الوطني.

من التوابل وحتّى اللحوم.. خطر التسمّم يلاحقنا

في التقرير الصّادم، المنشور سنة 2019، سجّل خبراء المجلس الأعلى للحسابات أن «أخطار حدوث تسممات جماعية بفعل المبيدات والمواد الكيماوية التي تستعمل في إنتاج الأغذية تزايدت»، لهذا سيقوم المغرب، وذلك منذ 2009، بنهج سياسة جديدة للسلامة الصحية ومراقبة المنتجات الغذائية. هذا التحوّل سيسفر عن إحداث «أونسا» التابعة لوزارة الفلاحة، إذ تم ذلك بإدماج مديريتين داخل الوزارة. لكن بعد أزيد من 4 سنوات على صدور تقرير المجلس، ما الذي تغيّر؟ وهل تفاعلت الحكومة مع التوصيات الهامّة الواردة فيه؟ وكيف هو أداء «أونسا» لحماية سلامة المغاربة من المنتجات الفاسدة؟

التقرير الصادر عن المجلس خلال فترة رئيسه، إدريس جطو، سجّل أن المغرب «لا يتوفر على رؤية واضحة وسياسة عمومية مندمجة في مجال السلامة الصحية للمنتجات الغذائية». وأبرز غياب مراقبة بقايا المبيدات في الخضر والفواكه الموجهة للسوق المحلية وغياب المراقبة الصحية في أسواق الجملة للخضر والفواكه. وعلى عكس المنتجات المعدة للتصدير (التي تمر بالضرورة عبر محطات التعبئة)، والتي تخضع لمراقبة صارمة لبقايا المبيدات الزراعية، فإن المنتجات الموجهة للسوق المحلية لا تشملها هذه المراقبة. وشدّد، في توصياته، على ضمان السلامة التي ينبغي توفرها في الحدود القصوى في بقايا مبيدات الآفات والمنتجات الطبية البيطرية والمضافات الغذائية.

هذه الإشكالات المرتبطة بضعف المراقبة، موجودة أيضا على مستوى الحدود، إذ أورد التقرير أنها تعرف «تهريب الحيوانات الحية والأدوية البيطرية ومبيدات الآفات الزراعية، وكذا دخول أنواع كثيرة من المواد الغذائية مجهولة المصدر والوضع الصحي».

ومن أصل 2700 مركز لجمع الحليب بالتراب الوطني، أعلن التقرير أن ثلاثة مراكز منها فقط تتوفر على اعتماد على المستوى الصحي من «أونسا». وأضاف أن معظمها «لا تحترم مقتضيات النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، كما أنها لا تستجيب للشروط المحددة في المواصفة القياسية المغربية المتعلقة بدليل الممارسات الجيدة في مجال النظافة عند إنتاج الحليب الني، وجمعه ونقله».

وعلاقة باللّحوم البيضاء، يؤكد التقرير أن المذابح التقليدية المعروفة بـ«الرّيّاشات» لا تخضع للمراقبة، أما بخصوص الحمراء منها، فـ «مراقبة الأبوبَة تتم بشكل سلبي في مختلف مناطق التفتيش، على الحدود، وفي نقاط تركيز الحيوانات، من الضيعات وأسواق المواشي، ونقاط التجمع ومنابع المياه وفي المجازر»، بل حتى النباتات العطرية لم تسلم من هذه المخاطر المحدقة بصحة المغاربة. فـ59 في المائة من العيّنات المُفتحصة من نبتة النعناع الذي يستهلكه المغاربة بكثرة مع الشاي، فاسدة، و78 في المائة من البقدونس و36 في المائة من الكزبرة (قزبور)، بينما كل عيّنات الشيبة تبين أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

وأوصى المجلس الأعلى للحسابات بالتحكم في قنوات توزيع المبيدات الزراعية التي كانت في واجهة النقاش طيلة الأشهر القليلة الماضية، ومراقبة استعمالها، مع العمل على إعادة النظر في طرق اشتغال المكتب الوطني للسّلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وخاصة ضرورة استقلاليته عن السلطات الحكومية. كما أثار التقرير نقطة مهمّة، وهي عدم تناسب حجم الموارد البشرية للمكتب مع حجم المهام الموكلة إليه، خاصة أن عددا كبيرا من موظفيه أحيلوا على التقاعد في السنوات الأخيرة، وبوتيرة تصاعدية، متوقعا أن هذا الخصاص سيزيد حدّة في العقد اللاحق لصدور التقرير.

توضيحات «أونسا»

في تفاعُلها مع تساؤلات «الصحيفة» أبرزت «أونسا» أنهُ خلال سنة 2023، قامت مصالحها، على مستوى السوق المحلية، بتحليل ما يفوق 3600 عيّنة من الخضر والفواكه والنباتات العطرية للتأكد من سلامتها، وخاصة خلوّها من بقايا المبيدات، ومن المتوقع أخذ 5000 عيّنة إلى غاية نهاية السنة الجارية. إلا أن المكتب لم يقم، خلال توضيحاته هذه، بالإفصاح عن نتائج هذه التحاليل.

<<

كشفت السلطات الأمنية إحصائيات مقلقة، تشير إلى أنه بين 31 غشت و22 شتنبر من العام الماضي، وفي **417 عملية مداهمة لمطاعم وحانات بمختلف مدن المملكة، تم حجز أزيد من مليون و200 ألف زجاجة كحول فاسدة، وإغلاق 87 مطعما وتوقيف 45 متورطا.** وفي عملية أخرى أتلفت سلطات الدار البيضاء 60 ألف قنينة كحول فاسدة أو منتهية الصلاحية.

وبخصوص «الدلاح» الفاسد، أعلنت «أونسا» عن اتلاف 224 طن هذه السنة. وتتعلق باقي الإجراءات بـ«سحب المنتوج من نقط البيع لتفادي تسويقه، تحرير محاضر المخالفة، سحب الترخيص الصحي لوحدات التلفيف الدلاح والزيتون المعنيين، إقرار إجبارية المراقبة القبلية والتحليل المخبري المسبق لمنتجات الضيعات المنتجة المشكوك فيها قبل تسويق المنتجات».

وتضيف «أونسا» أن مصالحَها الخارجيّة «تقوم بمراقبة الخضر والفواكه بالضيعات الفلاحية وبأسواق الجملة وبوحدات التلفيف والتخزين وبالمحلات التجارية في السوق المحلية وعند الاستيراد والتصدير بكيفية منتظمة وذلك من أجل التأكد من جودتها وسلامتها ومطابقتها للمعايير المعمول بها».

وفيما يخص مُراقبة سلامة ومطابقة الخضر والفواكه للمعايير المعمول بها في مجال بقايا مبيدات الآفات الزراعية، تهدف إجراءات المكتب إلى: التأكد من مطابقة المنتجات للمعايير الصحية وخاصة احترام الحدود القُصوى لبقايا المبيدات المسموح بها طبقا للقوانين الجاري بها العمل، البحث عن المخالفات كاستعمال مبيدات الآفات الزراعية المحظورة أو غير المرخصة عند إنتاج الخضر والفواكه والنباتات العطرية التي يتم تسويقها.

وبصفة عامة، يُمكن تلخيص الإجراءات المتخذة في حالة عدم مطابقة المنتوج لمعايير السلامة الصحية أو الكشف عن مخالفة أو تدليس في مجال المبيدات، حسب المصدر ذاته، في ما يلي: تحديد الضيعة مصدر المنتوج وكمية المنتوج غير المطابق أو المشكوك في جودته، سحب المنتوج من نقط البيع لتفادي تسويقه ووصوله للمستهلك، حجز المنتوج وإتلافه، إتلاف المحصول مصدر المنتوج غير المطابق، تحرير محاضر المخالفة.

ويواصل المصدر عينه، أنه في إطار المراقبة المستمرة لمنتجات حماية النباتات التي تقوم بها «أونسا» من أجل ضبط مسارها وكذا تمكين الفلاحين من حماية زراعتهم بشكل آمن وفعال، قام المكتب بالعديد من التدابير: مراجعة النصوص القانونية المتعلقة باستعمال مبيدات الآفات الزراعية مع تشديد العقوبات على المخالفين، تسجيلُ بائعي المبيدات في لائحة الباعة المستوفين للشروط المتعلقة بسلامة مكان البيع وشروط التّخزين والمحافظة على سجلات بيع وشراء وعرض المبيدات المرخّصة وإدارة المواد وتأهيل المسؤولين عن البيع.

ويسجّل أنه تتم بشكل دوري مراقبة الباعة المسجّلين للتأكد من استيفائهم لشروط التسجيل ويعمل المكتب على نشر وتحيين لائحة الباعة بشكل دوري حيث قام بمراقبة 1269 إلى نهاية يوليوز 2023 وقد تم تحرير 41 محضر مخالفة.

«لا سلامة صحّية»

يقول بوعزة الخراطي، رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، حول كثرة المتدخلين وغياب الفعّالية: «هناك تدخل عدّة مؤسسات وكل مؤسسة لا تقوم بعملها كما يجب، وكما هو منصوص عليه قانوناً. فبخصوص المبيدات، وإشكالاتها، «أونسا» ليست هي من تراقب المنتوج النهائي الذي يباع في الأسواق المغربية في ما يتعلق بالخضر والفواكه الطازجة. وهذا مشكل كبير، فالقانون 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع، يستثني من هذه المراقبة المواد الفلاحية الطازجة وغير المعلبة.

فـ«أونسا» لا تراقب سوى الوحدات المرخصة من طرفها. وبالتالي، نسجّل هنا حيفا في حق المستهلك».

ويزيد الخراطي، في حديث مع «الصحيفة» أنه، على سبيل المثال، «أونسا» ليس من اختصاصاتها مراقبة بائع خضر الحيّ أو جزار يبيع الماكولات الخفيفة. فـ«الذي توكل له هذه المهمّة، بالإضافة إلى مهمة منح التراخيص، هي مصالح البلدية وهم أناس لا خبرة لهم في هذا المجال. فكيف يعقل أن نعطي أناس السياسة مهمة مراقبة موادنا الغذائية؟! بينما نستثني «أونسا» من هذه المهمة، وهم أهلُ الاختصاص».

ويعد كل هذه السنوات من نشر المجلس الأعلى للحسابات لتوصياته الهامّة، وعلى رأسها ضرورة استقلال «أونسا» عن الحكومة، لا شيء تحقّق من هذا. وضع يعتبره الخراطي فوضويا، إذ لا بد أن ينتهي بإحداث مؤسسة مستقلة تعنى بشؤون حماية المستهلك. «غياب مؤسسة وحيدة ومستقلة عن الحكومة لحماية المستهلك يشكل فراغا كبيرا. والمطلوب اليوم، هو إحداثها وتحيين القوانين المرتبطة بالموضوع، لحماية أفضل لمصالح المستهلك المغربي».

رأي يشاركه فيه شمس الدين عبداتي، الرئيس الشرفي للمنتدى المغربي للمستهلك، الذي يعتقد أن تعدد المتدخلين يشكّل عائقا على مستوى تنسيق الإجراءات المطلوب اتخاذها. فتعدد مصادر القرار ومركزيتها «يؤدي إلى ارتباك في اتخاذ التدابير اللازمة في وقتها مكانيا وزمانيا، وهو ما قد يضعف من فعالية التدابير المتخذة. وهي نفس الملاحظة بالنسبة لتعدّد الأنظمة القانونية المؤطرة لتدخلات الفاعل الإداري والجماعي».

> «أونسا» ليس من اختصاصاتها مراقبة بائع خضر الحيّ أو جزار يبيع المأكولات الخفيفة. فـ«الذي توكل له هذه المهمّة، بالإضافة إلى مهمة منح التراخيص، هي مصالح البلدية وهم أناس لا خبرة لهم في هذا المجال. فكيف يعقل أن نعطي أناس السياسة مهمة مراقبة موادنا الغذائية؟! بينما نستثني «أونسا» من هذه المهمة، وهم أهلُ الاختصاص».

ويضيف، في تصريح خصّ به «الصحيفة» أن عمل «أونسا» بالنظر إلى إمكانياتها المتواضعة لوجستيا وبشريا يبقى مقبولا. فهي تحتاج «إلى أكثر من 1900 موظف لتغطية كافة مناطق المملكة، وبالتالي تحسين مستويات المراقبة والإرشاد التقني والصحي حتى تضمن قيام المنتجين والموزعين، والبائعين بالتقيد بالمواصفات والمعايير الإلزامية، والحد من الممارسات التي تلحق الضرر بالمستهلك».

وبالعودة لموضوع بقايا المبيدات الزراعية، صدر سنة 2020 قانون جديد يؤطره، وينسخ بذلك القانون السابق ذي الإجراءات المتجاوزة، ومن بين الإجراءات المتضمنة فيه ضرورة توفر بائعي هذه المواد الخطيرة على تصاريح، إلا أن الواقع يؤكد عدم تحقيق النص التشريعي للغاية منه. فحسب الخراطي، مشكل المبيدات مطروح على الساحة منذ سنوات، ويشكّل خطرا، إذ هو الشجرة التي تخفي الغابة، محوّلا السلامة الصحية بالمغرب إلى «لا سلامة صحية».

وخلافا لما ينص عليه القانون، تباع المبيدات، حسب المتحدث ذاته، بشكل عشوائي، في كل مكان: السوق الأسبوعي، بائع مواد البناء ولوازم الصيانة «دروغري» بل حتى محلات بيع المواد الغذائية أحيانا. «وهذا وضع مثير للقلق، على اعتبار أن الأدوية المستعملة من طرف الإنسان لا يمكن أن تباع خارج الصيدليات. فكيف نسمح لمن هبّ ودبّ ببيع المبيدات الفلاحية؟!».

ويرى عبداتي أن الأخطار التي تهدد الصحة العامة بسبب زيادة استخدام مبيدات الآفات في مجالي الصحة العامة تظل محدقة بالمستهلك، في ظل غياب تدابير وسياسات وطنية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة وتنوع المستهلك المغربي والتحولات في أنماط الاستهلاك والسلوكيات التي عززتها وسائل التواصل والإعلام والتكنولوجيا، بحيث بات المستهلك يخضع لحملات التسويق والاغراءات التي يقدمها البعض بغض النظر عن مدى سلامة وصحة المنتج المستهلك أو الخدمة المقترحة.

فالمسؤولية حسبه مشتركة «في الواقع فإن الأمر لا يتعلق بـ «أونسا» ووزارة الفلاحة لوحدهما، بل بالفاعلين الحكوميين. وزارة الداخلية، الفلاحة، الصحة، والتجارة والصناعة، الأجهزة الرقابية والأمنية والتقنية، كل من موقع مسؤوليته. وكذلك أيضا الفاعل الاقتصادي والصناعي والفلاحي بحيث يجب عليه إتباع الدلائل الإرشادية الخاصة بمزارع إنتاج المواد الأولية النباتية والحيوانية وفي ما يتعلق بالشروط الصحية للمياه والاستخدام السليم والآمن للأسمدة والمبيدات واتباع الممارسات الصحية والجيدة للتعبئة والنقل، وإعطاء أولوية للشؤون الصحية للعاملين».

ويضيف: كما يجب التأكد من مطابقة جميع المواد المستخدمة للمواصفات القياسية، وتشمل المواد الأولية والمواد المضافة ومواد التعبئة والتغليف إلخ، حتى الوصول للمنتج النهائي. و«كل هذا لابد أن يكون مجسدا في إطار سياسة استهلاكية مستدامة وصحية وآمنة، وهو ما يجب على الدولة بالدرجة الأولى وضعه أولويةً لتفادي مثل حوادث السلامة الصحّية المسجّلة في الآونة الأخيرة.

ويتبّين من خلال كل ما سبق، أن سلامة المغارية الصحية مهّددة في ما يتعلق بما يتناولوه من منتجات طبيعية أو مصنّعة. وضع يقتضي التأكد من مصادر المواد الغذائية قبل اقتنائها، والتقيّد بالنصائح الطبية والمهنية لتفادي المغشوشة منها، أو التقليل من خطورتها على الأقل. وواقع يقتضي كذلك، تعزيز مجهودات الحكومة والبرلمان، لتحيين النصوص التشريعية المتجاوزة، والحد من تقاطع المتدخلين وتعدّدهم، ومنح صلاحية مراقبة فقّة المغاربة والحرص على صحّتهم للملمّين بالموضوع فقط.

مبيدات محظورة أو ضارّة بكميات زائدة تستعمل في المغرب

«الميثوميل»

يدخُل ضمن ما يسمّى بمبيدات الآفات وهي مواد تُستعمل للوقاية أو تدمير أو محاربة أو صدّ، أو التقليل من حدة أثر آفة ما. هذه الأخيرة، حسب مقال منشور بموسوعة ويكيبيديا على الإنترنت، «قد تكون حشرةً ما، أعشابا ضارّة، رخويات، طيور، حيوانات ثديية، أسماك، الديدان الأسطوانية، بالإضافة إلى الميكروبات التي تقوم بتدمير الملكيات وتتسبب في انتشار الأمراض أو تمثل ناقلاً للأمراض أو مصدر ازعاج للبشر بصورة عامة». ويمكن أن يكون لهذا المبيد عواقب وخيمة في بعض الحالات. فأعراض التسمم بالـ«ميثوميل»، الذي يتميز بتأثيره السام بالملامسة وعن طريق المعدة، هي الصداع، والدوخة، والغثيان، والقيء، والتعرق الزائد، والرعشة، وضعف العضلات، وعدم وضوح الرؤية. كما يمكن أن يؤثر خليط الميثوميل مع استهلاك الكحول على الجهاز العصبي المركزي والمحيطي، فضلاً عن التسبب في الفشل الكلوي.

«الأوكساميل»

هو مبيد حشري ومبيد للقراد وللديدان الخيطية المعروفة أيضا بالأسطوانية، يكون على شكل سائل مركّز. يمكن إضافة المبيد مباشرة إلى مياه الري أو أنظمة الري بالتنقيط أو يرشّ على التربة، أو يستعمل لرش النباتات لمقاومة النيماتودا (ديدان خيطية) والحشرات الثاقبة الماصّة والعناكب. لا يخلط «الأوكساميل» مع

المبيدات الأخرى. وهو سام للأسماك والحيوانات البرية والطيور وقد يسبب موت الإنسان والكائنات الحية في حالة بلعه عن طريق الخطأ، أو عند تواجده بكميات كبيرة في الأطعمة المُعالج بها. ويسبّبُ التسمّمُ به الصداع، والدوخة، وضيق في الصدر، والارتباك، وعدم وضوح الرؤية، والتعرق، والغثيان، والتشنجات، وبطء النبض، والعمى أو حتى الموت.

«الكلوربيريفوس»

هو مبيد زراعي مضاد للآفات، يحارب على نطاق واسع الآفات من حشرات مغمدات الأجنحة (يشكّل الزوج الأمامي من الأجنحة غطاءً صلباً فوق الزوج الخلفي منها كالصراصير)، وحشرات ذوات الجناحين، الحشرات متشابهات الأجنحة وحرشفيات الأجنحة في التربة أو على الأوراق. يصلح لأكثر من 100 نوع من المحاصيل، تشمل حسب مصادر متخصّصة: الفواكه التفاحية، فواكه النواة، الحمضيات، اللوزيات، الفراولة، التين، الموز، الكروم، الخضروات، البطاطس، وغيرها. كما يستخدم «الكلوربيريفوس» في مكافحة الحشرات المنزلية (الصراصير، الذباب، النمل)، والباعوض (اليرقات) والحشرات الموجودة في الحيوانات الأليفة المنزلية. فهو يقتل الحشرات عند ملامستها، بالإضافة إلى أنه فوسفات عضوي يعمل بتأثير التلامس أو التأثير المعدي وبالتبخير في البيئات الزراعية، والصناعية، والتجارية. ولـ«الكلوربيريفوس» آثار ضارة على البيئة إذا تم استخدامه بشكل مفرط، وعلى الإنسان والحيوان أيضا. فهو يتحلّل بفعل الأشعة فوق البنفسجية، والمواد الكيميائية الموجودة في التربة. ويسبب تلوث الهواء. ويعتبر، حسب موسوعة فهرس الزراعية، أكثر سمّية للكثير من أنواع الطيور مثل الحمام بينما درجة السمية معتدلة بالنسبة للبط، والإوز. وهو شديد السمية للأسماك، واللافقاريات المائية حيث تتراكم تلك المادة السامة داخل أنسجة الأسماك. وبالنسبة لآثاره على الإنسان، يؤثر المبيد على الأطفال بشكل كبير حيث يصيب الجهاز العصبي، إذ حذرت منظمة الصحة العالمية من هذه المادة لما تسببه من اضطرابات في النمو، وكذلك في المناعة الذاتية لدى الإنسان. وفي حالة التسمّم به يسبّب غثيان، وإسهال، ودوخة، وتعرق، وتغير في معدل ضربات القلب، سيلان الأنف واللعاب أو الدموع، إضافة إلى حدوث تشنجات في عضلات البطن، وارتعاش العضلات، والرؤية المشوشة، وصعوبة التنفس، وحتى الشلل.

«الفلونيكاميد»

هو عبارة عن مركب عضوي يستخدم كمبيد للآفات للقضاء على الحشرات التي تغزو المنتجات الفلاحية، وخصوصا الذباب الأبيض والمن والتربس، ويباع على شكل أقراص قابلة للذوبان يتم خلطها بالماء ورشها على المزروعات. مرخص العمل به بالمغرب على مجموعة من الخضراوات والفواكه وتستثنى من هذا فاكهة البطيخ. يعمل مركب «الفلونيكاميد» عن طريق تعطيل الأعضاء التناسلية للحشرات، والتي يمكن أن تؤثر على السمع والتوازن والحركة وتتسبب في توقف التغذية، إلا أن الموقع المحدد المستهدف للمادة الكيميائية لا يزال غير معروف. ويؤدي هذا المبيد إلى ترك مخلفات في التربة، كما أن استعماله بكميات كبيرة يجعله يتحول إلى مادة سامة غير صالحة للاستهلاك البشري، لما لها من أضرار كبيرة على الصحة وقد تؤدي إلى الوفاة. وهو سام إلى حد كبير عن طريق الفم وبشكل أقل عن طريق الجلد والاستنشاق. كما أنه مهيج للبشرة والعيون بشكل ضئيل أو غير مهيج على الإطلاق للجلد ولا يعتبر مسببًا للحساسية عند تعرضه للجلد.

«الترياديمينول»

هو مبيد فطري جهازي ذو تأثير علاجي ووقائي يتم رشه على المزروعات لتمتصه الأوراق والجذور، بهدف حمايتها من أمراض البياض الدقيقي والأصداء والتبقعات في محاصيل الفواكه والخضار والحبوب، لكنه خطير على الإنسان والحيوان، إذ لا يُسمح بالرعي في الأماكن المرشوشة به لمدة 3 أسابيع. وهو سريع الاشتعال، ضار عند استنشاقه، ويشكل خطرًا على العيون، وأيضا ضار للكائنات المائية، وقد يتسبب في تأثيرات سلبية طويلة الأمد على البيئة وخاصة المائية منها.

ASSAHIFA
ENGLISH

#assahifa_english
ASSAHIFA ENGLISH

Assahifa English is a digital version issued under the license of the «Assahifa» trademark, which is originally a Moroccan media organization that owns the news website «Assahifa.com», which publishes its content in Arabic.

The English version seeks to promote entrepreneurial journalism, tourism, economics, real estate, the art of living, luxury, travel, fashion and innovation.

Assahifa English targets the category of businessmen, contractors, Lovers of travel and the luxury of living, those who are interested in innovation and the most influential leaders in the economy and technology market, where the English language has become their base for investment in the future, as it is considered the language of business and finance in the world, and registers the fastest growth among foreign languages in the Kingdom of Morocco and the Middle East.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH